



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research



جامعة عباس لغرور خنشلة

Abbas Laghrou University Khenchela

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Faculty of Economics, Management and Commercial Sciences

قسم: العلوم الاقتصادية

## دور الجباية الرقمية في تحسين التحصيل الجبائي

دراسة حالة (المركز الجوّاري للضرائب ششار)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الأستاذة:

-صفية دريدي

إعداد الطالب:

-فؤاد طبيبات

### أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتب العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
مناصرية خولة	أستاذ محاضر ب	جامعة عباس لغرور خنشلة	رئيسة
صفية دريدي	أستاذ مساعد ب	جامعة عباس لغرور خنشلة	مشرفا
ثوأمرية ريم	أستاذ مساعد ب	جامعة عباس لغرور خنشلة	مناقشا

السنة الجامعية 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# إهداء

نهدي ثمرة هذا الجهد الى الوالدين الكريمين  
الى الاسرة الكريمة المعينة التي لاتنضب  
الى جميع الإخوة والأخوات  
الى جميع الأصدقاء والزملاء  
الى الأستاذة الفاضلة صفية دريدي  
الى أساتذتنا الأفاضل  
الى كل طالب علم

# الشكر

الحمد لله الذي وفقنا لاتمام هذه المذكرة التي أخذت من الوقت والجهد  
ماأخذت

أشكر كل من ساهم معي من قريب أم من بعيد

أشكر أساتذتي من أول يوم الى آخره

أشكر عميد الكلية لمجهوداته الجبارة وتفانيه في العمل

أشكر الأستاذة المشرفة صفية دريدي التي وقفت على إشراف هذه  
المذكرة

شكري الى زملائي وأصدقائي

رقم الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
57	مجال المتوسط الحسابي لمقياس ليكرت الخماسي.	1-3
58	عدد الاستثمارات الموزعة (المعتمدة والملغاة)	2-3
58	مقياس ليكرت الخماسي	3-3
58	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	4-3
59	توزيع العينة حسب السن.	5-3
60	توزيع العينة حسب المستوى الدراسي	6-3
61	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية.	7-3
63	الفقرات المتعلقة بالمحور الأول (رقمنة الإدارة الجبائية).	8-3
65	الفقرات المتعلقة بالمحور الثاني (التحصيل الجبائي)	9-3

رقم الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
51	الهيكل التنظيمي للمركز الجوّاري للضرائب ششار.	1-3
59	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	2-3
60	توزيع العينة حسب السن.	3-3
61	توزيع العينة حسب المستوى الدراسي	4-3
62	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية.	5-3

رقم الصفحة	
-	الاهداء
-	الشكر
-	قائمة الجداول
-	قائمة الأشكال
-	فهرس المحتويات
أ-هـ	مقدمة
<b>الفصل الأول: الاطار النظري لرقمنة الجباية</b>	
03	المبحث الأول: ماهية الرقمنة في الجزائر.
03	المطلب الأول: مفهوم ونشأة الرقمنة.
05	المطلب الثاني: إيجابيات وسلبيات الرقمنة.
06	المطلب الثالث: أنواع وأهداف الرقمنة.
08	المبحث الثاني: ماهية الجباية والجباية الرقمية.
08	المطلب الأول: ماهية الجباية.
12	المطلب الثاني: ماهية الجباية الرقمية.
16	المطلب الثالث: مزايا ومتطلبات رقمنة الجباية.
19	المبحث الثالث: مبادرات الرقمنة في الإدارة الجبائية الجزائرية
19	المطلب الأول: سن القوانين المتعلقة برقمنة الإدارة الجبائية
20	المطلب الثاني: تكوين الكادر البشري المتخصص
21	المطلب الثالث: النظام الجبائي الإلكتروني "جبايتك"
<b>الفصل الثاني: أثر رقمنة الجباية على التحصيل الجبائي</b>	
29	المبحث الأول: عموميات حول التحصيل الجبائي.
29	المطلب الأول: ماهية التحصيل الجبائي.
30	المطلب الثاني: قواعد وطرق التحصيل الجبائي
33	المطلب الثالث: ضمانات التحصيل الضريبي
34	المبحث الثاني: مدى فعالية إجراءات تحصيل الضريبة
34	المطلب الأول: واقع التحصيل الجبائي في الجزائر.
35	المطلب الثاني: أسباب ضعف التحصيل الضريبي.
38	المطلب الثالث: سبل معالجة ضعف التحصيل الضريبي:
39	المبحث الثالث: دور رقمنة الإدارة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي في الجزائر.
40	المطلب الأول: انعكاسات تطبيق الرقمنة على الإدارة الجبائية
40	المطلب الثاني: أثر رقمنة النظام الضريبي على الرقابة الجبائية.
43	المطلب الثالث: نماذج دولية عن التحصيل الجبائي الإلكتروني
<b>الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حول دور الجباية الرقمية في تحسين التحصيل الجبائي</b>	
50	المبحث الأول: تقديم المركز الجوارى للضرائب بلدية ششار.
50	المطلب الأول: تعريف المركز الجوارى للضرائب وهيكله التنظيمي.

53	المطلب الثاني: مهام والهدف من إنشاء المركز الجوارى للضرائب.
55	المبحث الثاني : الأدوات الإحصائية للدراسة التطبيقية.
55	المطلب الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة التطبيقية
56	المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات
58	المطلب الثالث: تحليل خصائص عينة الدراسة
62	المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج اختبار فرضيات الدراسة.
62	المطلب الأول: عرض وتحليل اتجاهات إجابات المحور الأول الخاص بـ (رقمنة الإدارة الجبائية).
65	المطلب الثاني: عرض وتحليل اتجاهات إجابات المحور الثاني الخاص بـ (التحصيل الجبائي).
70	خاتمة
73	قائمة المصادر والمراجع
77	الملاحق

المقدمة

تمهيد

منذ دخول العالم في عصر التحول الرقمي، شهدت العديد من القطاعات والمجالات تطورات هائلة نتيجة لاعتماد التكنولوجيا الرقمية في عملياتها، ومن بين هذه القطاعات، يبرز دور الرقمنة في تحصيل الضرائب وإدارتها كأحد المجالات الحيوية التي شهدت تحولاً كبيراً. في الجزائر، وكما في العديد من الدول الأخرى، أصبحت الرقمنة الجبائية أداة أساسية لتحسين كفاءة وفاعلية جمع الضرائب وتحصيلها، وتحقيق أهداف مختلفة في السياسات الضريبية والاقتصادية.

تعد الجزائر من بين الدول التي تسعى جاهدة لتطوير نظامها الضريبي من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة والرقمنة، بهدف تحسين جودة الخدمات الضريبية وزيادة الامتثال الضريبي. ومن خلال هذا التوجه نحو الرقمنة الجبائية، تهدف الحكومة الجزائرية إلى تحقيق عدة أهداف، من بينها تبسيط الإجراءات الضريبية، وتقليل التهرب الضريبي، وتحسين جودة البيانات الضريبية، وزيادة شفافية النظام الضريبي، وتعزيز تحصيل الضرائب بشكل فعال.

تتمثل أهمية الرقمنة الجبائية في الجزائر في قدرتها على تحسين عمليات جمع الضرائب وتحصيلها بشكل مبتكر وفعال، وتوفير بيئة ضريبية أكثر عدالة وشفافية. فباستخدام التكنولوجيا، يمكن للجزائر تحسين إجراءات التحصيل الضريبي، وتسهيل الوصول إلى المعلومات الضريبية، وتقديم خدمات ضريبية متقدمة للمكلفين والشركات.

ومع ذلك، تواجه الرقمنة الجبائية في الجزائر تحديات عدة، من بينها الحاجة إلى تطوير البنية التحتية التكنولوجية، وتحسين مستوى التدريب والتأهيل للكوادر البشرية المعنية بتنفيذ هذه الأنظمة الرقمية، بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بالأمن السيبراني وحماية البيانات.

في نهاية المطاف، تظل الرقمنة الجبائية أداة حيوية لتعزيز كفاءة وفاعلية النظام الضريبي في الجزائر، وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ومع استمرار التطورات التكنولوجية، من المتوقع أن تزيد الجزائر استخدام التقنيات الرقمية في جميع جوانب إدارة الضرائب، وتحقيق تحول كبير في تحصيل الضرائب وتحقيق العدالة الضريبية.

## 1- إشكالية الدراسة:

من خلال ماسبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

**ما دور رقمنة الادارة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي؟**

## 2- الأسئلة الفرعية:

من خلال الشكالية الرئيسية يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ماهو واقع تطبيق الرقمنة في الإدارة الضريبية؟
- ✓ ماهو واقع التحصيل الضريبي في الجزائر؟
- ✓ مامدى مساهمتها في زيادة الحصيلة الجبائية؟

## 3-الفرضيات:

يمكننا في هذا البحث القيام بالتأكد من صحة الفرضيات التي قمنا بوضعها للأسئلة الفرعية، من خلال دراسة كل جوانب الموضوع وهي كالتالي:

- ✓ تحاول الادارة الضريبية استخدام الرقمنة في كل تعاملاتها، لكن هناك عوائق تحول دون ذلك؛
- ✓ الرقمنة حل نهائي للحد من التهرب الضريبي؛
- ✓ اعتماد الرقمنة في الادارة الضريبية يسهل عملية جمع الضرائب مع التدقيق فيها.

## 4-أهداف الدراسة:

ومن الأهداف التي تسعى إليها الدراسة:

- ✓ التعرف على مفهوم رقمنة الإدارة الجبائية وأهميتها في عمل الإدارة الجبائية؛
- ✓ الإلمام بالتحصيل الضريبي ومختلف طرقه وقواعده؛
- ✓ معرفة الدور الذي تلعبه رقمنة الإدارة الجبائية في مساعدة موظفي الإدارة الجبائية في التحصيل الضريبي.

## 5-أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة نظرا للتطور الالكتروني الذي تشهده البلاد في الوقت الراهن، حيث أنها تركز كل جهودها في تطوير الرقمنة داخل الإدارات العامة والخاصة، ومن هذه الإدارات الإدارة الجبائية التي تعتبر من الإدارات المساهمة جدا في تنمية الاقتصاد الوطني، ومن أجل مكافحة الفساد والشفافية في هذا القطاع وكذا التسهيل المتوقع لتحصيل الضرائب.

## 6-مبررات اختيار الموضوع:

وتتمثل في:

✓ اهتمامنا الشخصي الكبير بموضوع رقمنة الإدارة الجبائية ومدى أهميتها ومحاولة معرفة كل ما هو جديد بخصوص هذا الموضوع؛  
 ✓ التطورات التي مست الإدارة الجبائية خاصة في مجال الرقمنة في السنوات الأخيرة.

### 7- منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الدراسة والأهداف المسطرة، ومن أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة في الإشكالية، والإلمام بكافة جوانب الموضوع، اعتمدنا على المناهج التالية:

✓ **المنهج الوصفي التحليلي:** حيث تم التطرق إلى مختلف المفاهيم الخاصة بالموضوع وشرح أبعادها، كونه المنهج الأنسب؛  
 ✓ **منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي من الدراسة:** وتتمثل في دراسة حالة المركز الجوارى للضرائب بششار، وتأثير الرقمنة على الحصيلة الجبائية.

### 8- هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية هذا البحث وانجازه، قمنا بتقسيم الدراسة الى ثلاث فصول.

**الفصل الأول:** نظري تطرقنا فيه الى عموميات حول الرقمنة، الجبائية والجبائية الرقمية؛

**الفصل الثاني:** تناولنا دراسة التحصيل الجبائي وأثر رقمنة الجبائية عليه كدراسة نظرية؛

**الفصل الثالث:** عبارة عن دراسة تطبيقية تضمن كل مايتعلق بمكان تطبيق دراستنا والدراسة الإحصائية التحليلية لموضوعنا.

### 9- الدراسات السابقة:

#### ❖ دراسة حراش إبراهيم 2012:

بعنوان عصرنة الإدارة الضريبية كمتغير من متغيرات الإصلاح الضريبي لزيادة فعالية التسيير، دراسة تقييمية للتجربة الجزائرية للفترة : 2002-2010 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3 دالي إبراهيم 2012 هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية النظام الضريبي في ظل الإصلاح وتقديم وعرض برنامج عصرنة إدارة الضرائب الجزائرية لزيادة الفعالية في التسيير، مع التطرق إلى حالة إدارة الضرائب، وكذلك تقييم عملية عصرنة إدارة

الضرائب الجزائرية خلال الفترة 2002 و 2010 و تناول اثرها على مؤشرات سير الإدارة الضريبية وكذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي في إجراء البحث المتعلقة بدراسة الإصلاح الضريبي في الجزائر، وأيضا المنهج التحليلي في تفسير المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالضريبة لمعرفة مدى فعالية عصرنة النظام الجبائي، بالإضافة إلى المنهج التاريخي لعرض برنامج العصرنة ما بين 2002 إلى غاية 2010 وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- ينطبق برنامج عصرنة إدارة الضرائب الجزائرية في مضمونه مع استراتيجيتي الإصلاح الإداري بحيث يعتمد على النواحي الهيكلية والتنظيمية، وكذا أسلوب الإدارة.
- أهداف برنامج العصرنة وزيادة فعالية التسيير، نظرا للتأخر الكبير الحاصل في إنجاز البرنامج بسبب المشاكل والمعوقات المختلفة
- اعتماد الناتج الداخلي الخام وكأساس في حساب زيادة حصيله الإيرادات الضريبية العادية بدلا من الناتج الخام.

#### ❖ دراسة الدوادي محمد 2006

بعنوان الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان التصرف السليم والعقلاني لتحسين التحصيل الضريبي وأداء الضريبة المالي والاقتصادي والاجتماعي، وأداء الإدارة الجبائية وأداء المكلف بالضريبة وكذلك محاولة استعراض الأسباب الحقيقية لضعف التحصيل الضريبي في الجزائر وذلك من خلال دراسة تطبيقية للجزائر، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- يجب تبسيط الإجراءات الإدارية حيث تستطيع التعامل مع المكلفين بطريقة سليمة مفهومة وداعمة؛
- تقليل من النفقات العمومية التي ليس لها فائدة؛
- العمل على الرفع من نسبة التحصيل الضريبي؛
- مراجعة التشريع الضريبي وإعادة تسيير تنظيم الضرائب.

#### ❖ دراسة بن عزوق منير، سمس مريم

بعنوان دور الإدارة الإلكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي مجلة طينة للدراسات العلمية والأكاديمية، جامعة البليدة 2 الجزائر، 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية اعتبار تبني فكرة الإدارة الإلكترونية في المجال الضريبي أداة فعالة لتحسين في التحصيل الجبائي ومنه مكافحة التهرب الضريبي، وقد تم الاعتماد في دراسة الموضوع على المنهج الوصفي من خلال العمل على وصف مختلف العناصر المتعلقة بطبيعة الدراسة، والمنهج التحليلي من خلال تحليل مختلف التطبيقات الإدارية الإلكترونية في القطاع الضريبي في الجزائر.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- غياب تعريف الإدارة الضريبية الإلكترونية من طرف المشرع الجزائري؛
- سعي إلى تطبيقها دون العمل على سن قانون يوضحها سواء كان ذلك بالنسبة لموظفي الإدارة الضريبية أو حتى بالنسبة للمكلف بالضريبة؛
- غياب البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال؛
- غياب توسيع التعامل بالتصريحات الإلكترونية وهذا الأمر الذي حال دون تطبيق هذه الإدارة الإلكترونية في القطاع الضريبي ومنه غياب تحصيل ضريبي فعال وزيادة حالات التهرب.

الفصل الأول:

الإطار النظري

لرقمنة الجبابة

## تمهيد:

رقمنة إدارة الجباية في الجزائر هي مبادرة طموحة تهدف إلى تحديث وتحسين عمليات تحصيل الضرائب والرسوم من خلال استخدام التكنولوجيا المتقدمة. هذه العملية لا تعزز فقط كفاءة وفعالية جمع الضرائب، بل تسهم أيضاً في تقليل الفساد، زيادة الشفافية، وتحسين الخدمات العامة.

في بيئة مثل الجزائر، حيث يتزايد الضغط لزيادة الإيرادات الحكومية دون فرض ضرائب جديدة، تقدم الرقمنة فرصة ذهبية لتحقيق هذه الأهداف بطريقة فعالة ومستدامة، الانتقال من الأساليب التقليدية في إدارة الجباية إلى أساليب رقمية يسمح بتحليل البيانات بدقة أكبر، مما يعزز قدرة الحكومة على تحديد الثغرات والتهرب الضريبي ومعالجتها بشكل أكثر فعالية.

تتطلب عملية الرقمنة في الجزائر استراتيجية محكمة تشمل تطوير البنية التحتية التكنولوجية، تدريب الموظفين، وتعزيز التعاون بين الوكالات الحكومية المختلفة. يشمل ذلك إدخال نظم إدارة المعلومات الجبائية، البوابات الإلكترونية للدفع، وأنظمة الإبلاغ الذاتي للمكلفين.

من المتوقع أن تؤدي رقمنة إدارة الجباية إلى زيادة الإيرادات الحكومية، تحسين الشفافية، ورفع مستوى الثقة بين المواطنين والحكومة. كما أنها تساهم في تقليل الزمن والجهد المطلوبين لتسديد الضرائب، مما ينعكس إيجاباً على بيئة الأعمال ويشجع على الاستثمار.

**المبحث الأول: ماهية الرقمنة في الجزائر.**

تمكن الرقمنة المؤسسات والأفراد من الوصول إلى المعلومات بشكل أسرع وأكثر فعالية من حيث التكلفة. كما أنها تسهل تحليل البيانات وإدارتها، وتساعد على اتخاذ قرارات أكثر استنارة ودقة. بفضل التقدم في التكنولوجيا، باتت الرقمنة تلعب دوراً محورياً في مختلف جوانب الحياة اليومية، بما في ذلك التعليم، الصحة، التجارة، والإدارة الحكومية، مما يؤدي إلى تحولات كبيرة في كيفية تفاعلنا مع العالم من حولنا.

**المطلب الأول: مفهوم ونشأة الرقمنة.**

نتطرق في هذا المطلب إلى المفاهيم المختلفة للرقمنة مع مراحل نشأتها كفرعين.

**الفرع الأول: مفهوم الرقمنة.**

نتناول مجموعة من المفاهيم الخاصة بالرقمنة مع نشأتها.

**التعريف الأول:** ينظر " تيري كان Charlett Bures 2002 إلى الرقمنة على أنها عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها، مثل: الكتب والدوريات والتسجيلات الصوتية والصور الثابتة إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية عبر النظام الثنائي (البيئات Bits)، وتعتبر البيئات وحدة المعلومات الأساسية لنظام معلومات مرتكن إلى الحاسبات الآلية، وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية، يمكن أن يطلق عليها " الرقمنة" وذلك من وجهة نظر تيري كاني، ويتم القيام بهذه العملية بفضل مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة.<sup>1</sup>

**التعريف الثاني:** وتشير " شارلوت بيرسي Charlett Bures 2002 إلى الرقمنة على أنها منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي. أما " دوو هودج ، Doug Hodges 2004 قدم مفهوماً آخراً تم تبنيه من جانب المكتبة الوطنية الكندية، ويعتبر فيه الرقمنة إجراء لتحويل المحتوى الفكري المتاح على وسيط تخزين فيزيائي مثل مقالات الدوريات والكتب والمخطوطات والخرائط وغيرها إلى شكل رقمي.<sup>2</sup>

**التعريف الثالث:** في حين يرى صالح الدهومي: أن " الرقمنة " هي عملية استنساخ رقمية، تمكن من تحويل الوثيقة مهما كان نوعها ووعاؤها إلى سلسلة رقمية، ويواكب هذا العمل التقني عمل فكري ومكتبي لتنظيم ما بعد المعلومات، من أجل فهرستها وجدولتها وتمثيل محتوى النص المرقمن.<sup>3</sup>

ومن هنا يمكن إعطاء تعريف شامل للرقمنة: الرقمنة هي عملية تحويل المعلومات والبيانات من أشكالها التناظرية أو التقليدية إلى صيغ رقمية قابلة للتخزين، المعالجة، والإرسال عبر

<sup>1</sup> بهجة بومعرافي و مريم بن تايز "المؤتمر الدولي الخامس حول اشكالية معالجة الحروف العربية ضمن مشاريع الرقمنة بالمكتبات"، (قسنطينة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ص.162).

<sup>2</sup> أحمد فرج احمد " الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات ام خارجها؟ دراسة في الاشكاليات ومعايير الاختيار" دراسات المعلومات، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية قسم دراسات المعلومات ع 4 (يناير 2009) ص.11

<sup>3</sup> مركز هوردو لدعم التعبير الرقمي " الرقمنة وحماية التراث الرقمي" برنامج الحريات الرقمية (اكتوبر 2016) ص.06.

الأنظمة الإلكترونية والشبكات. وتشمل الرقمنة تحويل الصور، النصوص، الصوتيات، والفيديوهات إلى صيغ رقمية، والتي يمكن تخزينها ومعالجتها باستخدام الكمبيوتر والأجهزة الإلكترونية الأخرى. يعتمد هذا التحويل على استخدام تقنيات مثل الماسحات الضوئية، وكاميرات الرقمية، ومحولات الصوت إلى رقمي، وبرمجيات معالجة البيانات.

### الفرع الثاني: نشأة الرقمنة.

الرقمنة تمثل تطورًا طبيعيًا للتكنولوجيا والاقتصاد العالمي، وقد شهدت مراحل متعددة على مر الزمن. فيما يلي مراحل نشأة الرقمنة:

#### 1. الثورة الصناعية الأولى (1760-1840):

- **التكنولوجيا:** شهدت الاستخدام المتزايد للآلات الميكانيكية مثل ماكينة البخار وآلات النسيج.
- **التحول الاقتصادي:** أدى استخدام الآلات إلى زيادة كبيرة في إنتاجية العمالة وتغيير الاقتصاد من الزراعة إلى الصناعة.
- **الأثر الاجتماعي:** أحدثت هذه الثورة تحولًا كبيرًا في الحياة اليومية للناس، مع تحول العمال من الحياة الريفية إلى المدن.<sup>1</sup>

#### 2. الثورة الصناعية الثانية (1870-1914):

- **التكنولوجيا:** شهدت زيادة استخدام التكنولوجيا في الإنتاج مثل الكهرباء والفولاذ.
- **التحول الاقتصادي:** أدى التطور التكنولوجي إلى تحسين كبير في الإنتاجية وتطور الصناعات الثقيلة مثل صناعة السيارات والصلب.
- **الأثر الاجتماعي:** زادت الهجرة إلى المدن ونشأت فئة جديدة من العمالة الصناعية، مما أدى إلى تغييرات اجتماعية هامة.

#### 3. الثورة الصناعية الثالثة (1960-تقريبًا 2000):

- **التكنولوجيا الرقمية:** شهدت ظهور التكنولوجيا الرقمية مثل الحواسيب الشخصية والإنترنت.
- **التحول الاقتصادي:** حدثت زيادة كبيرة في الابتكار التكنولوجي وتحول اقتصادي نحو الخدمات والمعلومات.

<sup>1</sup> Schwab, K. (2016). *The Fourth Industrial Revolution*. Currency. P : 07

• الأثر الاجتماعي: أدت التكنولوجيا الرقمية إلى تغييرات جذرية في أساليب التواصل ونمط الحياة وطرق العمل.<sup>1</sup>

#### 4. الثورة الصناعية الرابعة (منذ 2010 حتى الآن):

• التكنولوجيا المتقدمة: شهدت ظهور تكنولوجيات متطورة مثل الذكاء الصناعي والإنترنت من الأشياء.

• التحول الاقتصادي: شهدت النماذج الاقتصادية تطورًا هائلًا مع زيادة الاعتماد على البيانات والتحليلات الذكية.

• الأثر الاجتماعي: أحدث انتشار التكنولوجيا الرقمية تحولات في أساليب العمل والتواصل ونمط الحياة، وأثر على تشكيل المجتمعات والثقافات.<sup>2</sup>

#### المطلب الثاني: إيجابيات وسلبيات الرقمنة.

للرقمنة سلبيات وإيجابيات مختلفة تساهم في التكنولوجيا الإدارية وتقدمها.

#### الفرع الأول: إيجابيات الرقمنة.

• زيادة إنتاجية الموظفين يساعد التحول الرقمي الموظفين في العمل، بحيث يصبح الوصول إلى المعلومات أسهل، مثل استخدام برامج المحاسبة والبرامج المكتبية، مما يمنحهم القدرة على تحقيق إمكاناتهم، وبالتالي زيادة إنتاجيتهم بنسبة 25%، وتحسن أداء الشركة ككل.

• خدمة العملاء بشكل أفضل تتيح عمليات التحول الرقمي تلبية احتياجات العملاء بشكل أفضل، مثل استخدام مواقع وتطبيقات الويب للشراء، فيسهل على العملاء التجربة مع منصات الشركة الرقمية، وخدمتهم بشكل أسهل. إيجابيات وسلبيات الرقمنة

• زيادة التنافسية في العمل ستعمل التكنولوجيا على زيادة المرونة والكفاءة والإنتاجية في العمل، وبالتالي زيادة الاستثمار، وكلما تبنت الشركة تقنيات جديدة كلما زادت صداراتها في السوق، فيصبح هناك تنافس أكبر بين الشركات.

• يساعد العملاء في تسهيل الخدمة دون الحاجة إلى وسيط، مثل حجز الرحلات من الإنترنت مباشرة. صناعة الترفيه التحول الرقمي يشمل زيادة الترفيه لدى الأشخاص، فمن الممكن لهم الحصول على أفلامهم وبرامجهم التلفزيونية فقط بنقرة واحدة.

Landes, D. S. (2003). *The Unbound Prometheus: Technological Change and Industrial Development in Western Europe from 1750 to the Present*.

.Cambridge University Press. P : 10

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 10.

- توفير الوقت وفرت التكنولوجيا الرقمية الوقت في كثير من الأمور، منها: الدفع والخدمات المصرفية بواسطة بطاقة الائتمان بسهولة ويسر. القيادة الآلية للسيارات. استشارة الطبيب واتخاذ القرارات الحاسمة.
- سهولة الدخول إلى المعلومات يساعد التحول الرقمي على الحصول على المعلومات بسهولة ويسر، فمن الممكن الوصول إلى الكتب، والأفلام، وغيرها بدون متاعب، فقط من خلال الدخول إلى الإنترنت.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: سلبيات الرقمنة.

- بينما تقضي التكنولوجيا على الخطأ البشري، فإنها ليست محصنة ضد الفشل، لذا من خلال الاعتماد على شيء غير موثوق به بنسبة 100٪، فإننا نجازف بفقدان السيطرة على أصولنا، ناهيك على أنه من الممكن الوصول إلى البيانات الرقمية من المتسللين باستغلال الثغرات في المنصات والأنظمة المستخدمة.
- يمكن أن يكون لسهولة التواصل تأثير سلبي على مهارتنا الاجتماعية الواقعية وتضعف قوة المجتمع، يزيد الوصول السهل إلى المعلومات من فرصة إساءة استخدامها، على سبيل المثال التشخيص الذاتي غير الصحيح للحالات الصحية، ويسمح بنشر معلومات كاذبة يمكن استخدامها لأغراض التلاعب.
- أصبحت الذكريات البشرية وتاريخهم وبياناتهم كلها رقمية وباختفاء التكنولوجيا وانهايار شبكة الإنترنت العالمية يمكن أن يختفي كل شيء.
- الرقمنة جعلت صناعة المحتوى أسهل، لكن أيضا نتج عنها مشكلة الأخبار المزيفة والمعلومات المغلوطة التي يمكن نشرها من أي شخص حتى وان كان غير محترف أو مجرد هاوي.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: أنواع وأهداف الرقمنة.

مع تطور الرقمنة عبر الزمن اختلفت الى عدة أنواع جعلت لها أهداف تتماشى مع الزمن المنشود.

### الفرع الأول: أنواع الرقمنة.

نقسم عملية الرقمنة إلى عدة أنواع، وهي كما يلي:<sup>3</sup>

#### 1- الرقمنة اليدوية

1 فاطمة ويرشان، مقالة بعنوان "إيجابيات وسلبيات الرقمنة"، 2024/02/02. trend.eqrae.com

2 فاطمة ويرشان، مرجع سبق ذكره.

3 بكه، مقالة بعنوان الرقمنة Digitization أهدافها وأنواعها ومراحلها ومجالاتها وإيجابياتها وسلبياتها، bakkah.com، 2024/03/24

وهي العملية التي يتم فيها إنشاء ملف رقمي بنسخ الصورة بشكل يدوي، عن طريق رقمنة الجهاز اللوحي. وتمتاز طريقة الرقمنة اليدوية بأنها أقل استهلاكاً للوقت، فضلاً عن أنها ذات دقة عالية مقارنة بطرق الرقمنة الأخرى.

## 2- الرقمنة الرأسية

تتشابه الرقمنة الرأسية مع الرقمنة اليدوية، ولكن يكمن الفرق بينهما في أن الأولى تنطوي على مسح المستندات الورقية في الملفات الرقمية، إذ تتم رقمنة المستندات الورقية دون التعرض لخطر تلف أو فقدان المستند الأصلي.

وما يميز طريقة الرقمنة الرأسية، أنها تزيد من تنظيم الأعمال الورقية دون أن تستهلك الكثير من الوقت بسبب تقليل وقت استكشاف الأخطاء وإصلاحها.

## 3- أسلوب التتبع التفاعلي

يُعد أسلوب التتبع التفاعلي تقنية متطورة عن النوعين السابقين، وقد جرى تطويرها من الرقمنة الرأسية، وما يميزها هو دقتها وسرعتها في إنجاز الأعمال.

## 4- التحويل الرقمي التلقائي

التحويل الرقمي التلقائي أو الرقمنة الأوتوماتيكية، هي العملية التي تتحول فيها المعلومات القائمة على التشفير، مثل صور الأقمار الصناعية أو الخرائط المسوحة ضوئياً، إلى تمثيلات متجهة مثل النقاط والخطوط والمضلعات، وذلك باستخدام تقنيات التعرف على الأنماط ومعالجة الصور.

## الفرع الثاني: أهداف الرقمنة.

تتمثل أهداف الاعتماد على تقنية الرقمنة فيما يلي:<sup>1</sup>

- تحويل المعلومات المدونة في وثائق ورقية إلى معلومات رقمية يمكن الوصول إليها دون عوائق.
- زيادة كفاءة وفعالية العمليات الإدارية، من خلال تقليل الوقت والجهد المُستغرقين في حفظ البيانات والوصول إليها وإتمام العمليات داخل المنظمة.
- إطالة عمر البيانات عبر تحويلها إلى شكل رقمي يستمر بمرور الوقت دون التعرض لخطر التلف أو فقدان.
- إمكانية استعادة البيانات في حال فشل المعدات الإلكترونية أو تنفيذ إجراء خاطئ.

<sup>1</sup> بکه، مرجع سبق ذكره.

- سهولة العثور على البيانات من خلال تنظيم الوثائق الرقمية ودمجها في نفس الملف، مثل النصوص والصور ومقاطع الفيديو والتي يمكن تسميتها وفقاً للمحتوى من أجل تسهيل عملية البحث.

### المبحث الثاني: ماهية الجباية والجبائية الرقمية.

لطالما اتخذت الدول الجباية من المصادر المالية لتنمية الاقتصاديات الخاصة بها، وهو ما تركز على تطويره وتوسيعه.

### المطلب الأول: ماهية الجباية.

نتطرق في هذا المطلب الى عموميات حول الجباية.

### الفرع الأول: مفهوم الجباية

للجباية مفاهيم عديدة، نأخذ منها مايلي:

**التعريف الأول:** هي ذلك النظام التشريعي الموضوع حيز التطبيق لضمان اجراءات من اجل تحصيل ايرادات لتغطية نفقات الدولة بصفة مباشرة اذ تحتل مكانة بارزة نظرا لثباتها و الزاميتها.<sup>1</sup>

**التعريف الثاني:** هي مبالغ مالية يدفعها الفرد جبرا الى الدولة او احدى الهيئات العامة المحلية بصورة عامة ، مساهمة منه في التكاليف للأعباء العامة دون العودة عليه بنفع خاص مقابل دفع ضريبة.<sup>2</sup>

**التعريف ثالث:** مفهوم الجباية أوسع واشمل من مفهوم الضريبة، فالجباية تشمل مجموع الاقتطاعات التي تقوم بها الدولة أو إحدى هيئاتها الإقليمية سواء في شكل ضرائب أو رسوم جبائية وشبه جبائية، غرامات، إتاوات، والمساهمات الاجتماعية، تشمل الجباية جميع الاقتطاعات الإلزامية التي تفرضها الدولة.<sup>3</sup>

ومن هنا يمكننا إعطاء تعريف شامل ألا وهي عملية فرض وجمع الضرائب أو الرسوم من قبل السلطات الحكومية. تُستخدم الجباية كوسيلة لتمويل الخدمات العامة والمشروعات الحكومية، وكذلك لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة.

<sup>1</sup> حسن غواصة ، المالية العامة ، الطبعة الرابعة ، دار النهضة العربية ، بيروت 1998 ، ص 497

<sup>2</sup> رفعت المجذب ، المالية العامة ، الجزء الثاني ، دار النهضة ، القاهرة ، 1971 ، ص 27

<sup>3</sup> د.حاجي عبداللطيف، مطبوعة بيداغوجية، جباية المؤسسة، ص 10.

**الفرع الثاني: تعريف الرسم وخصائصه.**

يمكن تعريف الرسوم كالأتي: "هي الإيرادات العامة للدولة التي تستخدم حصيلتها في تمويل الإنفاق العام، وتحصل عليها الدولة من الأفراد حينما يلجؤون إلى طلب خدمة خاصة من بعض مرافقها الخاصة"<sup>1</sup>

كما يعرف الرسم على أنه " مبلغ من املال تحدهه الدولة ويدفعه الفرد في كل مرة تؤدي إليه خدمة معينة تعود عليه بنفع خاص وتنطوي في نفس الوقت على منفعة عامة غالباً."<sup>2</sup>

بصفة عامة الرسم هو عبارة عن مورد مالي للدولة تتحصل عليه نظير خدمة خاصة، حيث هذه الأخيرة تنفرد بأدائها الدولة مثل رسوم تسجيل بالجامعة، الرسوم القضائية، رسوم استخدام الطرقات العامة بالسيارة. فالرسم هو مبلغ نقدي يدفع من طرف الأشخاص جبرا للدولة مقابل خدمة مقدمة من طرف الدولة أو من يمثلها كالجماعات المحلية، المؤسسات الإدارية وغيرها.

**خصائص الرسم:**

للرسم خصائص عدة، نستخلصها فيما يلي:<sup>3</sup>

- يدفع الرسم إلى الدولة، ويتم تحصيله عن طريق إحدى مؤسساتها المختلفة.
- يدفع الرسم على شكل مبلغ نقدي.
- الرسم اجباري، فبمجرد حصول الفرد على الخدمة من الدولة يدفع الرسم.
- قيمة الرسم ليس لها عاقلة بتكلفة الخدمة يمكن أن تكون مساوية أو أقل منها.

**الاتاة:**

هي المقابل الذي يدفعه صاحب العقار أو الثروة بسبب ارتفاع قيمة ملكه المترتب عن قيام الدولة بمشاريع عامة، إذ أن كل من الطرق المعبدة، توفر المياه، الكهرباء يزيد من قيمة الأراضي إذن يعتبر مالك العقار مستفيد وهو ملزم بالمساهمة في النفقات.<sup>4</sup>

**الرسم شبه جبائي:**

هو مختلف الاقتطاعات الإجبارية للمؤسسة بموجب حكم من أحكام قانون المالية، والمحصلة لفائدة شخص معنوي من دون الدولة أو الجماعات المحلية، أي لفائدة مؤسسات ذات طابع صناعي أو تجاري أو إداري تؤدي مهمة معينة أو خدمة عمومية.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> محمد إبراهيم الوالي، "علم المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 4

<sup>2</sup> د.حاجي عبداللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 13.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 14.

<sup>4</sup> نفس المرجع، ص 14

<sup>5</sup> المادة 15 من القانون رقم 87-17.

### الفرع الثالث: ماهية النظام الجبائي.

لكل دولة نظام جبائي خاص بها، يحتوي القوانين المعمولة بها في هذا الجانب.

#### أولاً: مفهوم النظام الجبائي.

**التعريف الأول:** مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحل المتتالية من التشريع إلى الربط والتحويل.<sup>1</sup>

**التعريف الثاني:** يمثل النظام الجبائي مجموعة محددة ومختارة من الصور الفنية للضرائب تتلاءم مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع، تشكل في مجموعها هيكلًا ضريبيًا متكاملًا، يعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية واللوائح التنفيذية من أجل تحقيق أهداف السياسة الجبائية.<sup>2</sup>

من هنا نقول بأن النظام الجبائي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأجل تحقيق أهدافها، وتعتبر السياسة الضريبية للمجتمع جزءاً من سياسته الاقتصادية، وهي مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة، إحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع.<sup>3</sup>

#### ثانياً: نشأة النظام الجبائي الجزائري:

لكل دولة نظام جبائي خاص بها، حيث تستعمل الجباية كوسيلة أساسية من أجل تحسين وضعيتها الاقتصادية، ولهذا مر النظام الجبائي بمراحل منذ العهد الاستعماري إلى وقتنا الحالي ويمكن تلخيصه فيما يلي<sup>4</sup>:

**الفترة ما بين (1830-1918):** في هذه المرحلة الضرائب الإسلامية بقيت، لكن كان الاهتمام بالتقنيات أكثر من المبادئ الدينية، حيث أصبحت الضريبة ليست لها صفة دينية، إذ ألغيت بعض الضرائب الإسلامية التي كانت سارية المفعول مع بقاء العشور والزكاة؛

**الفترة ما بين (1918-1948):** في هذه المرحلة وبتاريخ 30 نوفمبر 1918 ألغيت العشور الغداء مطلقاً وألغيت الزكاة في الجنوب؛

**الفترة ما بين (1948-1962):** في هذه المرحلة اكتسب النظام الضريبي الجزائري استقلالية طفيفة مقارنة بالنظام الجبائي الفرنسي وابتداءً من سنة 1962 كان النظام الضريبي الجزائري يتكون من الضرائب المباشرة وغير المباشرة؛

<sup>1</sup> يونس أحمد البطريق، "النظم الضريبية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 19.  
<sup>2</sup> جازية أمير، المنظومة الجبائية في الجزائر: المشاكل وضرورة الإصلاح، مجلة دراسات جبائية، المجلد 7، العدد: 2، 2018، ص 73.  
<sup>3</sup> جازية أمير، مرجع سبق ذكره، ص 74.  
<sup>4</sup> د رضوان لمار، أستاذ محاضر، دروس في جباية المؤسسات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مركز الجامعي مرسلني الله بتييزة، ص 01.

**الفترة ما بعد الاستعمار (1962-1975):** لقد ظل النظام الضريبي قبل 1962 قائماً حتى بعدد الاستقلال وبفضل القانون رقم 62-155 وبتاريخ 31 ديسمبر 1962 أصدر أول إجرائي ضريبي تم فيه امتداد للقوانين المعمول بها لقبض الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها القائمة قبل الاستقلال، ففي الفترة ما بين 1962-1973 طرأت بعض الإصلاحات التي أدت إلى عملية تسهيل حساب المداخل الجبائية إلا أن الجزائر بقيت تطبق القانون الضريبي المخطط لها ولذلك إلى غاية نشر أمر بتاريخ 5 جويلية 1975 مما أدى إلى ضرورة إنشاء قوانين جديدة.

### ثالثاً: خصائص النظام الجبائي:

تتمثل هذه الخصائص في:

- أن يمتاز النظام الجبائي بقدرته على تحقيق الهدف وبمختلف المكونات المساعدة على بلوغ هذا الهدف، حيث يختلف هدف النظام الجبائي حسب نوع النظام الاقتصادي (اشتراكي أو رأسمالي)؛
- أن يراعى في النظام الجبائي مقدرة المكلفين على الدفع، وألا يتقل عليهم بعبء الضريبة وبأسعارها المرتفعة وعدم الإكثار من فرضها ومراعاة الحالات الشخصية للأفراد المكلفين بها، وفرض ضرائب تتماشى وإمكاناتهم لتفادي الوقوع في مشكل التهرب من دفعها، ولأن إرهاق المكلفين بفرض ضرائب كثيرة وذات أسعار مرتفعة يؤدي إلى التأثير على رأس المال المكلف، وبالتالي نفاذه تدريجياً إلى أن يؤثر على نشاط المكلف، وقد ينتج عن ذلك إنهاء المشروع وبالتالي عرقلة النمو الاقتصادي؛
- أن يتصف النظام الجبائي بالعدالة<sup>1</sup> بأن يخضع جميع أفراد المجتمع للضريبة كل حسب مقدرته، أي أن يساهموا كلهم في أعباء النفقات العامة والهدف من هذه الخاصية هو القضاء على الامتيازات التي كانت سائدة في الأنظمة السياسية القديمة، أين كانت بعض الطبقات المحظوظة معفاة من دفع الضرائب، إذ لا يوجد مبرر لعدم إخضاع فئة دون أخرى، كما أن كل امتياز ممنوح لفئة اجتماعية معينة سيتقل العبء الضريبي للفئات الأخرى من المجتمع؛
- أن يكون النظام الجبائي مرناً وقابلاً لإخضاع نشاط جديد للضريبة أو إعفاء نشاط آخر منها حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة لفترة معينة، ولكن دون أن يؤثر هذا التغيير على جوهر النظام الضريبي بحيث يبقى أساسه قائماً؛
- توثيق الصلة بين المكلف بالضريبة والخزانة العامة ومحاولة التقليل من التوتر والخلاف بينهما بهدف السعي إلى تحقيق المصالح العامة؛

<sup>1</sup> رحمة نابتي، "النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي- دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2، 2013/2014، ص 07.

➤ أن يتسم النظام الجبائي بالوضوح من أجل استيعاب معالمة، وسهولة فهمه من طرف الموظفين الجدد، وتخفيض نسبة التهرب الناتجة عن استغلال مختلف الثغرات فيه؛

➤ تحديد الضريبة بصورة قاطعة دون أي غموض أو إبهام يكون المكلف متيقناً بمدى التزامه بأدائها بصورة واضحة لا لبس فيها، ومن ثم يمكنه أن يعرف مسبقاً موقفه الضريبي من حيث الضرائب الملزم بأدائها ومعدلها وكافة الأحكام القانونية المتعلقة بها وغير ذلك من المسائل التقنية المتعلقة بالضريبة، إلى جانب معرفته لحقوقه نحو إدارة الضرائب والدفاع عنها، حيث أن عدم الوضوح يؤدي إلى حذر المكافين من النظام الجبائي.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: ماهية الجبائية الرقمية.

أدت الإصلاحات التي قامت بها المديرية العامة للضرائب إلى إعادة هيكلة المصالح الجبائية و تطوير تطبيقات جديدة تدمج أنشطة معينة لهذه الهياكل الجديدة أهمها (استقبال المكافين بالضريبة، إدارة الملف، التكفل بالتحصيل وتسيير الوعاء الضريبي).

على المستوى المركزي، شهدت هذه الفترة إدخال تقنيات معلومات واتصالات جديدة مثل تطوير الشبكة الداخلية والموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب، ونشر نظام الرسائل الذي سهّل التواصل مع المديريات الولائية للضرائب والمديريات الجهوية للضرائب.

تم إجراء إصلاح شامل لنظام معلومات المديرية العامة للضرائب بهدف مزدوج: تنفيذ ونشر تطبيق متكاملة لتكنولوجيا المعلومات تغطي جميع أنشطة المديرية العامة للضرائب وإنشاء البنية التحتية والاتصالات التي ستسمح باستغلالها.

### الفرع الأول: مفهوم، خصائص رقمنة الجبائية.

نسعى في هذا الفرع الى مفهوم وخصائص وأهداف رقمنة الجبائية.

#### أولاً: مفهوم رقمنة الجبائية.

لمفهوم رقمنة الجبائية تعاريف مختلفة، نأخذ منها:

**التعريف الأول:** هو نظام يتشكل من عدة وحدات مدمجة تستجيب في غالب الحالات لمتطلبات المهام الحرفية للإدارة الجبائية مع ضبط وتحديد الحل المعلوماتي والتكفل بالتطورات المعلوماتية الخاصة باحتياجات المهام الحرفية للمديرية العامة ل لضرائب، وتمت برمجته بأجهزة آلية خاصة بها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> رحمة نابتي، مرجع سبق ذكره، ص 07.

<sup>2</sup> قوادري محمد، رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 6، العدد 02، 2022، ص 239.

**التعريف الثاني:** وتعرف كذلك أنها الإطار الذي يتم من خلاله تنسيق ومزج الموارد المادية والمالية والبشرية لتحويل البيانات والمعطيات الجبائية، والتي تحول من مدخلات نظام المعلومات الجبائي إلى مخرجات، وهي المعلومة الجبائية لتحقيق الأهداف المسطرة من الإدارة الجبائية<sup>1</sup>.

من خلال ما سبق يمكن أن نعرف رقمنة الإدارة الجبائية على أنها استغناء هذه الأخيرة عن مختلف التعاملات الورقية، والاعتماد على نظام معلومات إلكتروني يقوم بجميع الوظائف والأعمال الجبائية بشكل آني ومتسلسل، من أجل تحقيق جميع الأهداف المرجوة.

### ثانياً: خصائص رقمنة الإدارة الجبائية

تقدم رقمنة الإدارة الجبائية وجهاً آخر مغايراً لوجه الإدارة العادية، وتعتبر أداة فعالة في جميع العمليات خلال الوقت الحاضر، وتتمثل خصائص رقمنة الإدارة الجبائية في خصائص الإدارة الإلكترونية تتمثل في:<sup>2</sup>

**1- السرعة والوضوح:** إن كثير من المعوقات الإدارية والعقبات التي ترسخت وبقيت لسنوات على حواجز البيروقراطية يمكن أن تتلاشى وتصبح ماضياً بفعل التحول إلى أسلوب الإدارة الجبائية الرقمية، والتي تعطل قوانينها وظروف أعمالها الورقية إنجازاً لمعلومات. ففي ظل الإدارة الإلكترونية لن تجد تلك الأوراق التي يحتاج إنجازها إلى وقت طويل.

**2- عدم التقيد بالزمان والمكان:** من خصائص الإدارة الجبائية رقمية أنه بالإمكان مراجعتها طوال ساعات اليوم، فهي لا تتقيد في عملها بزمان معين، فمواقع هذه الإدارة متاحة عبر الإنترنت أو عبر أجهزتها المنتشرة، كما أن شبكاتها الداخلية ليست بحاجة إلى مباني ضخمة لاستيعاب بعض أجهزة الحاسوب، ويصلح ليكون مقر الإدارة كبيرة كانت في الماضي يضيق بها مبنى ضخم يفوق مبناها بعشرات المرات.

**3- إدارة المعلومات:** لا تقوم الإدارة الجبائية الرقمية على ممارسات الأفراد من موظفيها وجهدهم اليدوي في إدارة معاملاتها بقدر ما تقوم على إدارة المعلومات التي تحتفظ بها في دوائرها حسب برامج معينة، ومن ضمن تلك البرامج ما يتيح للمراجع إنجاز معاملاته عبر شاشاتها وازرارها وتبسيطها له بدرجة أشبه بالتعليمية. كما تهتم بإدارة الملفات وليست الاحتفاظ بها وتكديسها فوق بعضها البعض على أرفف أرشيف الإدارة، ولا يعني هذا أن الإدارة الجبائية الرقمية لا تحتفظ بالمعلومات والبيانات، بل تضمن لها وسائل حفظ الأمانة

<sup>1</sup> أكلي نعيمة، "فعالية الرقابة الجبائية في ظل نظام معلومات جبائي"، ملتقى وطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 28 و29 أكتوبر، 2015، ص: 17.

<sup>2</sup> شيلي أحلام، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الأداء التنظيمي دراسة ميدانية لبعض مؤسسات تسيير الموانئ البحرية الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر: 2020، ص ص 14-15.

**4 - المرونة:** الجبائية الرقمية مرنة يمكنها بفعل التقنية وبفعل امكانها للاستجابة السريعة للأحداث والتجاوب معها، متعددة بذلك حدوج الزمان والمكان وصعوبة الاتصال، مما يعين الإدارة الجبائية على تقديم الكثير من الخدمات التي لم تكن متاحة أبدا بفعل تلك العوائق في ظل الإدارة التقليدية.

**5- الرقابة المباشرة والصادقة:** ومن خصائص الإدارة الجبائية الرقمية انه أصبح بإمكانها ان تتابع مواقع عملها المختلفة عبر الشاشات والكاميرات الرقمية التي في وسع الإدارة الإلكترونية ان تسلطها على كل بقعة من مواقعها الإدارية، وكذلك على منافذها وأجهزتها التي يتعامل معها الجمهور، وهكذا يصبح لدى الإدارة الجبائية تلك الأداة المضمونة الصادقة التي تقيم بها أنشطتها، وتتابع بها مواقعها باطمئنان، بعيدا عن أسلوب المتابعة بالمذكرات والتقارير التي يرفعها الافراد في الإدارة التقليدية بما يعرف عنها من مشكلات يأتي في مقدمتها انعدام الشفافية في كثير من الحالات، فضلا عن بطء هذا الأسلوب، ويمكن بوضوح كشف هذا الفارق حين نتصور إدارتين.

**6- السرية والخصوصية:** من خصائص الإدارة الجبائية الرقمية السرية والخصوصية للمعلومات والبيانات الجبائية المهمة بما تملكه تلك الإدارة من برامج تمكنها من حجب المعلومات والبيانات المهمة، وعدم اتاحتها إلا لذوي الصلاحية الذين يملكون كلمة المرور للنفاذ الى تلك المعلومات، فعلى الرغم من الوضوح و الشفافية اللذين تتمتع بهما الإدارة الجبائية الرقمية إلا ان هذا لا ينطبق بطبيعة الحال على مختلف أنواع المعلومات، فهنا تتفوق الإدارة الجبائية الرقمية على الإدارة التقليدية، اذ ان قدرتها على الإخفاء و السرية أعلى، ولديها أنظمة منع الاختراق، مما يجعل الوصول الى اسرارها و ملفاتها المحجوبة امر بالغ الصعوبة.

**7- إدارة بلا ورق:** حيث تتميز الإدارة الجبائية الإلكترونية كونها إدارة خالية من الأوراق بحيث تمكن من سهولة الحصول على الأشياء بسرعة وتوفر مساحة باستخدام قاعدة البيانات السهلة تضم مختلف ملفات المؤسسات الحكومية الخاصة.

**8- معالج لتحسين الأداء بشكل فعال:** حيث ان الإدارة الجبائية التي تقوم على نظام تكنولوجي يكون لها القدرة على معالجة جميع المشاكل بشكل أسرع مقارنة بالطرق التقليدية التي يديرها الانسان بمفرده. حيث يضم النظام التكنولوجي كل وحدة معالجة مركزية وإدارة التخزين ونظام الشبكة والتشغيل، نظام قاعدة البيانات اللازم.<sup>1</sup>

**الفرع الثاني : أهداف ودوافع رقمنة الجبائية.**

نستعرض فيما يلي أهداف ودوافع رقمنة الجبائية.

<sup>1</sup>ص ص 14-15 شيلي أحلام، مرجع سبق ذكره،

## أولاً: أهداف رقمنة الجبائية.

- هناك رؤى عدة في اختلاف أهداف رقمنة الجبائية ، فهناك من يرى أنها:1
- ✓ تنفيذ الإجراءات والمهام الوظيفية المتكررة بصفة آلية والتي تكون متعبة عند تنفيذها يدوياً؛
  - ✓ تقليص مخاطر الخطأ عند حجز معطيات الإخضاع المتعلقة بالمكلفين بالضريبة؛
  - ✓ رقمنة الملف الضريبي والقضاء تدريجياً على الملفات الورقية؛
  - ✓ ضمان توفر المعلومات بشكل أني لتمكين المسؤولين من اتخاذ القرارات؛
  - ✓ إعداد برامج الفحص المحاسبي على أساس معايير موضوعية وقابلة للتحقق من صحتها؛
  - ✓ حفظ آلي للملفات الضريبية الخاصة بالمكلفين بالضريبة.
  - ✓ خلق مساحات تفاعلية مع منظمات عمومية وأخرى في إطار البحث عن المعلومات ومقاربتها.

وهناك من يرى أهداف الرقمنة الجبائية كالتالي:2:

- ✓ المساهمة في تخفيض الحصص التي تتمثل مستحقات ضريبة للإدارة الجبائية لدى المكلف بالضريبة والتي يصعب تحصيلها وبالتالي زيادة معدلات التحصيل الضريبي والحد من مشكل انعدام الثقافة الجبائية التي تعاني منه الإدارة الجبائية؛
- ✓ الالمام الشامل بالمكلفين بالضريبة كل حسب وضعيته الخاصة او خصوصياته؛
- ✓ تعزيز الثقافة الجبائية لدى المكلفين بالضريبة من خلال اعتماد تقنية التحصيل الإلكتروني؛
- ✓ التكفل السريع بانشغالات المجتمع الضريبي سواء تعلق الأمر منها بالانشغالات الجبائية، أو الانشغالات بحسن الاستقبال، وتحسين نوعية الخدمة العمومية على مستوى الإدارة الجبائية؛
- ✓ سهولة وسرعة التعرف واكتشاف المكلفين بالضريبة الذين يثبت بارتكابهم للغش والتهرب الضريبي والذين يخلون بالتزاماتهم الجبائية؛

<sup>1</sup> فارس بن بدير، و مصطفى إبيدير. عصنة الادارة الضريبية وأثرها على الامتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة في الجزائر، دراسة ميدانية لعينة من الشركات البترولية، مجلة الدراسات الاقتصادية والكمية ، المجلد ،18 العدد 10، ص 122.

<sup>2</sup> Raouya Abderrahmane, "Séminaire sur le système d'information, vers une administration électronique", bulletin d'information de la direction Générale des impôt, N 73, ministre des finances, Algérie, 2014, P: 02

✓ المعالجة السريعة الفعالة للكم الهائل من التصريحات الجبائية للمكلفين بالضريبة وفي أن واحد.

### ثانيا: دوافع رقمنة الجباية.

تتمثل أهم دوافع رقمنة الإدارة الجبائية في:<sup>1</sup>

**1- تضخم عدد الهياكل الإدارية:** تعاني الإدارة الجبائية من تضخم عدد الهياكل الإدارية وتمائل مهامها، وهذا ما يتناقض مع الهدف المنشود والمتمثل في التواصل الى إدارة بأقل تكلفة وفي هذا الشأن يرمي برنامج العصرية الى تقليص عدد الهياكل الإدارية بتجميع الإدارات المتشابهة في إدارة واحدة حسب طبيعة نشاط المكلفين وأرقام أعمالهم المحققة.

**2- تدهور وضعية الهياكل الإدارية:** إن وضعية أكثر من نصف الهياكل الإدارية تتراوح بين المتوسط والسيئة، وأن ملكية بعضها لا تعود للمديرية العامة للضرائب، وهذا يضيف صورة سلبية على الإدارة الجبائية مما استدعى عملية عصرنتها بغرض تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمكلفين والاستجابة لتطلعاتهم.

**3- استفحال ظاهري الغش والتهرب الضريبي واتساع حجم الاقتصاد الموازي:** لقد نتج عن الانفتاح الفوضوي لاقتصاد السوق بروز ممارسات غير مهنية من طرف بعض الشركات والتجار، كعدم التصريح بأرقام الأعمال والأرباح المحققة والتلاعب بالفواتير بغية الغش والتهرب الضريبي، وهذا ما سبب خسارة للخزينة العمومية فيما يخص تحصيل الضرائب والرسوم.<sup>2</sup>

**4- الفساد الإداري:** إن انخفاض مستوى التكوين الأخلاقي لدى موظفي الإدارات العمومية، والإدارة الجبائية منهم، ينطوي على مخاطر تفوق في أثارها مخاطر انخفاض مستوى تأهيلهم وتكوينهم، فافتقار النزاهة والأمانة لدى هؤلاء الموظفين وعدم ترفعهم عن الشبهات تجعل من الفساد الإداري عملية سهلة، كما لا تخفي خطورة المشكلات التي يثيرها قيام موظفي الإدارات الجبائية بإفشاء ما تتضمنه إقرارات ممولي الضرائب من أسرار تتعلق بأنشطتهم وأرقام أعمالهم ودخولهم .

### المطلب الثالث: مزايا ومتطلبات رقمنة الجباية.

نستعرض فيما يلي مزايا ومتطلبات رقمنة الجباية.

<sup>1</sup> بوزيان فيصل، محي الدين محمود عمر، "عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر ودورها في تحسين العلاقات مع المكلفين بالضريبة"، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد، 21 العدد، 2021، ص: 154.

<sup>2</sup> بوزيان فيصل، مرجع سبق ذكره، ص 154.

## الفرع الأول: مزايا رقمنة الإدارة الجبائية

إن توجه الإدارة الجبائية نحو الرقمنة ينعكس جلياً على أدائها لمسؤولياتها وطريقة تقديم خدماتها للمكلفين ويغير من ثقافتها وتوجهاتها المستقبلية، وفيما يلي إيجاز لبعض المزايا التي يتيحها هذا التوجه الذي لا مفر منه:<sup>1</sup>

**1- تقليل الضغط على الأعوان:** وذلك بالتخفيف من حجم المهام المنفذة من طرف الأعوان، من تتبع لكل الإجراءات المتعلقة بدراسة المعطيات الخاصة بفرض الضرائب والتحصيل والرقابة والمنازعات من جهة، ومن جهة أخرى تم نزع الصفة المادية عن كل العمليات الجبائية ابتداءً من استقبال المكلف بالضريبة، وتأسيس الوعاء والتحصيل وكذا تسيير الملف الجبائي، وهذا من خلال رقمنة هذه العمليات وهذا ما سيمكن ولوج كل الأعوان إلى المنظومة المعلوماتية من خلال التأهيلات المراقبة والتبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات ما بين المصالح ومع المصالح الأخرى المؤسساتية من خلال تطوير الواجهات المتعددة عبر منصات تفاعلية وطنية وحتى دولية.

**2- المساعدة على تحليل البيانات والمعطيات لاتخاذ القرار:** إن تقديم الجداول البيانية في وقت معقول يسمح بتقييم نجاعة المصالح من جميع الأوجه ومتابعة مستوى التحصيل حسب نوع الضرائب وتبعاً لكل قطاع نشاطي، حيث يتم تقديم معطيات موجزة ذات مصداقية من أجل إنجاز دراسات إستشرافية والتحليل واتخاذ القرار وهو ما يسمح للمحققين بالولوج الآلي في المحاسبة إلى البطاقات عند قيامهم بالمهام المسندة إليهم.

**3- التحكم الأفضل في الموارد الجبائية:** وذلك يتم بمحاربة الاقتصاد الموازي وغير القانوني ومكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعها، وكذا التخفيض في الكلفة الناتجة عن طلب المطبوعات .

**4- تقديم خدمات ذات جودة للمتعاملين:** عن طريق التقليل في معالجة الشكاوى النزاعية للمكلفين بالضريبة وتسهيل عملية ولوج المكلفين بالضريبة إلى حسابهم الجبائي من خلال شهادات دخول المراقبة وإدراج إجراءات التصريح عن بعد وكذا إدراج إجراءات الدفع عن بعد.

**5- تحقيق حياد الإدارة الضريبية:** إن القيام الإدارة الضريبية بتقديم خدماتها الكترونياً من شأنه أن يجعل هناك عدم وجود تمييز بين الأفراد في الحصول على هذه الخدمات فكل من يستطيع التعامل مع الحاسوب يمكنه الحصول على الخدمة المطلوبة حيث أن استخدام الإدارة الالكترونية سوف يساعد من التخلص والقضاء على حالات الرشوة، فالإدارة الضريبية بخصوصية وطبيعة عملها موظفوها معرضين بدرجة كبيرة لتلقي الرشوة نظراً للمعاملات المالية بينها وبين المواطنين، فمن خلال هذا النظام سوف لا تكون هناك مواجهة مباشرة بين الفرد طالب الخدمة (المكلف) والموظف العام، ومن ثم لا توجد إمكانية أو مجال لرشوة

<sup>1</sup> حمزة بن عروس، تطبيق الإدارة الالكترونية في النظام الضريبي - دراسة حالة بعض الدول مع الإشارة لحالة الجزائر المدية الجزائر: جامعة يحي فارس بالمدينة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص تسيير عمومي، 2022، ص ص 142-143.

الموظف في هذا الشأن، كما يؤدي حياد المرفق العام الالكتروني إلى التغلب ولو بشكل متدرج على مشكلة المحسوبة والواسطة اللتان تعتبران من الأمور التي تواجه الإدارة الضريبية باستمرار على نحو يؤدي إلى انهيارها بعد انتشار الفساد الإداري بها وما يرتبط به من رشوة وتنفيع وتمييز بالمخالفة لمبدأ المساواة أمام المرفق العام وهذا لا يتحقق إلا بإمام جميع الأفراد بالمعرفة والدراية الالكترونية،<sup>1</sup> لأنه يسهل سبل الحصول على الخدمات الضريبية بدقة عالية وسرعة في الانجاز، كما أن هذا التحول في أسلوب عمل الإدارة الجبائية يؤكد قابليتها للتغيير لما لهذا النظام من مميزات في تحسين عملها من حيث تخفيف الإجراءات وسرعة معالجة طلبات الخدمات الجبائية.

### الفرع الثاني: متطلبات رقمنة الجباية.

تتطلب عملية رقمنة الجباية تضافر جهود أطراف كثيرة تأتي في المقام الأول توفر البنية الأساسية للرقمنة، وفي المقام الثاني العامل البشري المؤهل، وهو مجموع القائمين والعاملين في ميدان تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات وفي مختلف الميادين والقطاعات ذات الصلة بالرقمنة وكذلك العامل المالي، بالإضافة إلى توفر الأجهزة الخاصة لإنجاز هذه العملية كما لا ننسى الإطار القانوني وعليه يتطلب إنجاز هذه العملية تحقيق مجموعة الشروط يمكن إيجازها فيما يلي:<sup>2</sup>

#### 1- المتطلبات القانونية.

تشمل مجمل التشريعات والقوانين التي يجب إقرارها لإيجاد البيئة اللازمة للعمل.

#### 2- المتطلبات التنظيمية والإدارية.

تشمل مجمل التعديلات التي يجب إجراؤها على البنى التنظيمية والإجراءات والهيكل الإدارية لأجهزة الدولة بهدف تبسيطها وزيادة مرونتها ورفع فاعليتها .

#### 3- المتطلبات التقنية.

ويمكن توزيعها إلى ثلاث فئات رئيسية:

- ✓ متطلبات البنية التحتية الخاصة بشبكة الاتصالات والانترنت؛
- ✓ المتطلبات الخاصة بالبنية التحتية المعلوماتية، أي تلك المتعلقة بوجود أنظمة معلومات فعالة وقادرة على تجميع البيانات من مصادرها وجودتها؛
- ✓ المتطلبات المتعلقة بالأدوات البرمجية بما في ذلك توافر الأطر البشرية المؤهلة القادرة على التعامل مع هذه الأدوات بكفاءة وفاعلية.

<sup>1</sup> حمزة بن عروس، مرجع سبق ذكره، ص ص 142-143.

<sup>2</sup> قوادري محمد، مرجع سبق ذكره، ص 238

### المبحث الثالث: مبادرات الرقمنة في الإدارة الجبائية الجزائرية

هدفت عملية عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر إلى تغيير تنظيم هيكلها الإدارية من جهة وإلى تطوير كيفية تسييرها من جهة أخرى هذا الشق الأخير من عملية العصرنة كان عنوانه الرقمنة، وهذا بخلق نموذج حديث للإدارة العمومية يعتمد على التطور الكامل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولأجل ذلك قامت الحكومة الجزائرية بمجموعة من الخطوات في إطار السير نحو رقمنة الإدارة الجبائية مست القوانين والتشريعات التي تنظم هذا الجانب، وإرساء البنية التحتية اللازمة من أجل الوصول في الأخير إلى إدارة جبائية إلكترونية متكاملة تتماشى مع متطلبات العصر الحالي، ومن هنا فإن هذا المطلب سيعرض أهم المبادرات التي قامت بها السلطات العمومية في إطار التوجه نحو الرقمنة في الإدارة الجبائية .

#### المطلب الأول: سن القوانين المتعلقة برقمنة الإدارة الجبائية

يتطلب التحول الرقمي قوانين ضرورية جديدة تعمل على تحديث الأحكام الإدارية والإجرائية، وبالنظر إلى وتيرة التكنولوجيات الجديدة فمن الضروري أن تتماشى النظم القانونية مع التشريعات التي تعالج آثار التقنيات الجديدة على النظام الضريبي الحالي، وهذا يتعلق بالعديد من الجوانب بما في ذلك السرية والخصوصية وشروط وأحكام المستخدم والمسؤولية عن العقود بين إدارات الضرائب ودافعي الضرائب وما إلى ذلك.

ومن هنا فقد سن المشرع الجزائري مجموعة من القوانين والتشريعات التي من شأنها إزالة الطابع المادي من أعمال الإدارة الضريبية وتمسها بصفة مباشرة، وجاء في قانون المالية التكميلي لسنة 2008 من خلال المادة 23 أن يتعين على الأشخاص المعنويين التابعين والشركات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات اكتتاب تصريحاتهم وتسديد الضرائب المدينين بها عبر الطريق الإلكتروني، وحدد المشرع في نفس المادة أصناف الضرائب التي يمكن أدائها عبر الطريقة الإلكترونية ( الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني G50)، غير أنه لم يحدد المشرع تاريخ تطبيق هذه المادة إلى غاية 2018 أين أجبر قانون المالية من خلال المادة 58 الالتزام بالتصريح والدفع الإلكتروني للضرائب بالنسبة للتابعين لكبريات المؤسسات.<sup>1</sup>

كما تم إصدار المذكرة رقم 596 في 06 جوان 2016 حول إنشاء آلية الترقيم الجبائي عن بعد، وهي خاصية تمكن المكلفين بالضريبة من طلب منحهم رقم التعريف الجبائي عن بعد وترسل إليهم عن طريق رسالة إلكترونية.

وأورد المشرع أيضا من خلال قانون المالية 2017 من خلال المادة 80 التي أعطت إمكانية تسليم واستلام استمارات التصريحات بالشكل الإلكتروني للإدارة الضريبية، الأمر الذي يعطي

<sup>1</sup> حمزة بن عروس، تطبيق الإدارة الإلكترونية في النظام الضريبي - دراسة حالة بعض الدول مع الإشارة لحالة الجزائر المدية الجزائر: جامعة يحي فارس بالمدينة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص تسيير عمومي، 2022، ص 222.

الصيغة القانونية للخدمات التفاعلية وأورد أيضا من خلال نفس القانون في المادة 68 كتحفيز للتوجه نحو الدفع الإلكتروني للضرائب أنه لا تستحق غرامات التأخير عن عمليات الدفع الإلكتروني المنجزة في الآجال المحددة الخارجة عن نطاق المكلف والمؤسسة المالية شريطة أن لا يتجاوز التأخير 10 أيام وكذا إعفاء الأوراق التجارية التي تعالجها البنوك والمؤسسات المالية من رسم الطابع الحجمي في حالة إعدادها بالشكل الإلكتروني، أما في سنة 2019 فقد جاء المشرع من خلال المادة 10 من قانون المالية بإجراءات فرض الضرائب على الأشخاص الطبيعيين الذين يزاولون نشاط توزيع السلع والخدمات عبر المنصات الإلكترونية أو باللجوء إلى البيع المباشر عبر الشبكة، الأمر الذي يعكس توجه الإدارة الضريبية نحو التأقلم مع متطلبات التجارة الإلكترونية، أما في سنة 2020 أضاف المشرع من خلال قانون المالية إمكانية التصريح والدفع الإلكتروني بالنسبة للمكلفين التابعين لمراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب من خلال المادة 65 غير أن تطبيق هذه المادة يكون تدريجيا إلى غاية الانتشار الكلي للنمط المعلوماتي على مستوى المراكز المذكورة .

### المطلب الثاني: تكوين الكادر البشري المتخصص

إن تطبيق الضرائب الرقمية في الجزائر يتطلب توفر كوادر بشرية مؤهلة ومتحكمة في التكنولوجيا الجديدة لتطبيق الضرائب على التعاملات الرقمية وهذا العمل يتطلب الكفاءة العالية والخبرة الواسعة والتحكم المحترف في تكنولوجيا الضرائب الجديدة، وهذا يكون عن طريق تكوين القائمين على إدارة الضرائب تكوينات وتربصات خاصة في الرقمنة وطرق استعمالها في الضرائب وتلقي تدريبات شاملة لتنمية وتوسيع المهارات والقدرات المتعلقة بالمخطط التشغيلي الجديد المتعلق بالتقنيات الجديدة في الضرائب.

وبالنسبة للإدارة الضريبية الجزائرية لم تقدم إستراتيجية واضحة متعلقة بتكوين المورد البشري للتأقلم مع التغيرات التكنولوجية إلا أنها اتخذت في هذا الصدد كإطار عام ما يلي: <sup>1</sup>

- رفع عدد الموظفين العاملين بالإدارة الضريبية من خلال تكوين إطارات جديدة أو من خلال التوظيف المباشر عن طريق المسابقات وذلك لتحسين كفاءة الإدارة الضريبية.
- إنشاء مدرسة وطنية للضرائب متخصصة في التكوين والتي من مهامها تكوين إطارات الإدارة الضريبية وفق شروط يحددها القانون
- رسكلة أعوان الإدارة الضريبية بهدف ضمان وتحسين وتخصيص موظفي الإدارة الضريبية من خلال دورات تكوينية وملتقيات وطنية ودولية في عدة تخصصات متعلقة بالإطار التطبيقي للنظام الضريبي.

<sup>1</sup> بن عروس، مرجع سبق ذكره، ص 226.

**المطلب الثالث: النظام الجبائي الالكتروني "جبايتك":**

**الفرع الأول: ماهية النظام الجبائي الالكتروني "جبايتك":**

سننتقل إلى أهم المراحل التي جاء من خلالها هذا النظام وأبرز الأهداف والنتائج المتوقعة:

**أولاً: إنشاء النظام الجبائي الالكتروني:**

يعتبر إدراج تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة على مستوى الإدارة الجبائية مرحلة أساسية في استكمال برنامج التحديث والعصرنة وهو ما يتطلب تكيف التشريعات الضريبية من أجل التوجه نحو تقنية إزالة الطابع المادي وتنظيم الدخول الالكتروني للنظام المركزي، ولذلك تم توجيه التفكير نحو إدراج نظام معلوماتي عصري قادر على الاستجابة للتحديات التي تواجهها هذه الإدارة باعتبارها ممول رئيسي لميزانية الدولة. وعلى هذا الصعيد، وضعت المديرية العامة للضرائب لتنفيذ نظام معلوماتي ناجح كأحد أولوياتها الأساسية بالاعتماد على تكنولوجيات مبتكرة والارتكاز على إجراءات مبسطة من شأنها أن تسمح بتحسين الفعالية والشفافية ونوعية خدماتها.

تم توجيه استراتيجياتها في هذا المجال بأهداف واضحة تتمحور حول رقمنة جميع العمليات الجبائية وكذا التشغيل الآلي الشامل لجميع إجراءات معالجة المعطيات ذات الصلة بفرض الضريبة والتحصيل والرقابة والمنازعات. تحقيقاً لهذه الغاية تم توظيف والاستعانة بمكتب استشارة أجنبي من أجل المديرية العامة للضرائب لإطلاق هذا المشروع من خلال إعداد دفتر شروط يستجيب للاحتياجات الخاصة والمتطلبات التقنية ذات الصلة بالنشاطات المتخصصة للإدارة الجبائية والنتائج المنتظرة من جهة وتحضير مشروع الاتفاقية من جهة أخرى.

في النهاية أسفرت جميع الخطوات الإدارية والتقنية إلى تكليف شركة اسبانية للإدماج " إندرا سيستماس" (Indra- sistemas) قصد اقتناء ووضع نظام معلومات جبائي، وبالفعل تم إنشاء نظام جبائي الكتروني يسمى جبايتك".

يتشكل هذا المشروع من 23 حصة تبدأ من مرحلة التأطير وتنتهي في مرحلة الصيانة والضمان.

وعليه فإن النظام المعلوماتي المقترح من طرف هذا المتعامل يرتكز على حل معلوماتي من نوع (SAP-ERP) يتشكل من عدة وحدات مدمجة تستجيب في غالب الحالات لمتطلبات المهام الحرفية لإدارة جبائية مع برمجة العناصر الآتية:<sup>1</sup>

- ضبط وتحديد الحل المعلوماتي.
- التكفل بالتطورات المعلوماتية الخاصة باحتياجات المهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب.

<sup>1</sup> بلاغ موقع المديرية العامة للضرائب للعصرنة، 2021

**ثانياً: هدف مشروع النظام الجبائي الالكتروني:**

يهدف المخطط التنظيمي لمصالح المديرية العامة للضرائب إلى تحكّم أفضل في فئة المكلفين بالضريبة فيما يخص الأنشطة والأملاك التي يتوفّر عليها هؤلاء، لكن هذا التنظيم الجديد يتطلب من الآن فصاعداً اللجوء إلى الإجراءات الحديثة لمعالجة معلوماتية لكل المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة على المكلفين بها وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم، كما يتطلب أيضاً التكفل بالعمليات المرتبطة فيما بينها والمتعلقة بالرقابة الجبائية والاجتهاد في معالجة القضايا النزاعية وتقديم الجداول الإحصائية الموجزة وهذا من أجل إعداد مؤشرات التسيير والنجاعة بصفة عاجلة وألية. لا يمكن تجسيد هذه الأهداف إلا من خلال إدراج التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال وخاصة تطبيق منظومة معلوماتية ناجعة، ولقد اجتازت المديرية العامة للضرائب المراحل الأولية لهذا المسعى من خلال الاستثمار في قطاع التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال أي أن الشروط المبيّنة أدناه قد توفرت تكوين الأعوان الجبائين في كيفية استعمال الإعلام الآلي والشبكات المعلوماتية القاعدية.<sup>1</sup>

- تجهيز كل المصالح بعتاد الإعلام الآلي المناسب.
- وضع منظومة شبكية من نوع البريد الالكتروني والانترانت.
- إدخال الانترنيت في المصالح الجبائية.
- توحيد العمل الجبائي في إطار ما يسمى بالشباك الوحيد.

**ثالثاً: النتائج المتوقعة من تطبيق النظام المعلوماتي الجبائي الالكتروني:**

تتعدد النتائج المنتظرة من هذه المنظومة المعلوماتية، ويمكن تلخيصها كما يلي:<sup>2</sup>

- التقليل من حجم والرقابة والمنازعات؛
- كثافة المهام التي يقوم بها الأعوان من خلال أتمتة جميع إجراءات معالجة البيانات المتعلقة بفرض الضرائب والتحصيل
- نزع الطابع المادي عن كل العمليات الجبائية ابتداءً من استقبال المكلف بالضريبة وتأسيس الوعاء والتحصيل وكذا تسيير الملف الجبائي وهذا من خلال تألية هذه العمليات؛
- ولوج جميع الأعوان إلى المنظومة المعلوماتية من خلال التأهيلات المراقبة الخاضعة للرقابة؛
- التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات ما بين المصالح الأخرى المؤسساتية من خلال تطوير الواجهات المتعددة؛

<sup>1</sup> آمال حدّاش، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد: 08، العدد 01(2022)، ص 177.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص ص 177-178.

- تقديم الجداول البيانية في وقت معقول يسمح بتقييم نجاعة المصالح من جميع الأوجه ومتابعة مستوى التحصيل حسب نوع الضرائب وتبعاً لكل قطاع نشاطي؛
- تقديم معطيات موجزة ذات مصداقية من أجل إنجاز دراسة استشرافية والتحليل واتخاذ القرار؛ مركزية قاعدة البيانات بالنسبة لمختلف فئات المكلفين بالضريبة تسمح بالولوج الآلي للمحققين في المحاسبة إلى البطاقات عند قيامهم بالمهام المسندة إليهم المنوطة بهم؛
- برمجة عمليات التدقيق على أساس المعايير المؤسسة المحددة بموضوعية بناء على قاعدة المعايير المنسجمة؛
- التحكم الأفضل في الموارد الجبائية، ومحاربة الاقتصاد الموازي وغير القانوني، ومكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعها؛
- تقليص مدة معالجة الشكاوى النزاعية للمكلفين بالضريبة، والتخفيض في التكلفة الناتجة عن طلب المطبوعات؛
- تسهيل عملية ولوج المكلفين بالضريبة إلى حسابهم الجبائي من خلال شهادات الولوج المراقبة؛
- إدراج إجراءات التصريح والدفع عن بعد.

**الفرع الثاني: مساهمة النظام المعلوماتي الجبائي في تفعيل آليات الرقابة الجبائية :**

**أولاً: التوجهات الإستراتيجية للرقابة الجبائية في إطار برنامج عصرنة الإدارة الجبائية:**

ترتكز حتمية الرقابة الجبائية على النظام المعلوماتي للإدارة الجبائية نتيجة لذلك يتعين عليه السماح بوضع وتطوير أدوات تساعد على برمجة موضوعية منتقاة وهادفة مع ربط الإدارة المركزية والمصالح العملياتية بعقد يتقيدان به. في هذا الصدد، يعتبر البحث عن المعلومات الخارجية عملية دائمة تقوم بها المصالح المعنية، وهذا من خلال حق الاطلاع وحق إجراء التحقيق وحق المعاينة كل هذه الأهداف تتبعها التوجهات الاستراتيجية للرقابة الجبائية كما يلي:<sup>1</sup>

**الأبحاث الجبائية الخارجية:** إن البحث عن المعلومات الجبائية هو في صلب الرقابة الجبائية، حيث يعود لمصالح الرقابة تطويره ووضعه بين أيدي المصالح العملياتية، من أجل تسخيرها في البرمجة وتنفيذ كل أشكال الرقابة الجبائية، ولهذا ينبغي أن يكون البحث عن المعلومات الخارجية عملية دائمة بالتركيز على وسائل قانونية لممارسة الرقابة الجبائية والتي تتمثل في حق الاطلاع، حق إجراء التحقيق وحق المعاينة.

<sup>1</sup> La lettre de la DGI. (2012). Le contrôle fiscal Points d'étapes et orientations stratégiques., N64 , p 07

**عقنة برمجة الرقابة الجبائية:** تخضع المعلومات الجبائية الخارجية التي ترسلها المصالح العملياتية بمديرية الأبحاث والتدقيقات إلى تحليل المخاطر لتحقيق برمجة منتقاة وهادفة، بناء على الملاحظات والسلوكيات الاحتمالية بما يركز إسهام البرمجة في فعالية الرقابة الجبائية على الأدوات ذات مصداقية التي تتمثل في قاعدة المعطيات التقنية وتحليل المخاطر، إضافة إلى إحصاء النسيج الجبائي ونتائج مراقبة الوثائق والمستندات.

**تحسين مرونة إجراءات عملية التحقيق:** وضع استراتيجيه الرقابة الجبائية يتطلب تغيير في اختيار نوعية الرقابة المتبعة، حسب الرهانات الجبائية، وعليه فالتسيير الجيد لسلسلة الرقابة الجبائية يتطلب أن تخصص عملية المراقبة العامة للمحاسبة رهانات مالية كبيرة وحالات التهرب الجبائي، والتحقيق المصوب في المحاسبة على وجه الخصوص حالات طلبات استرداد الرسم على القيمة المضافة، أما التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة، حالات عدم التوافق في نتائج المقارنة بين من جهة المداخل المصرح بها من قبل الأفراد ومن جهة أخرى، لممتلكاتهم ووضعيتهم المالية وعناصر طريقة المعيشة، فضلا عن ذلك، يتوجب على الإدارة المركزية والمصالح العملياتية التقيد بعقد بينهما.

**تحسين الإشراف على الرقابة الجبائية:** تهدف متابعة وتقييم الرقابة الجبائية إلى مساعدة مديرية الأبحاث والتدقيقات على التحكم في نجاعة عملية الرقابة الجبائية حيث تم وضع مؤشرات تطويرية لقياس هذه النجاعة، كما تم إعداد أداة لمتابعة الرقابة الجبائية الخارجية من مرحلة البرمجة إلى غاية مرحلة النزاعات.

**إنجاح عملية تطوير تعداد المحققين كما ونوعا:** تهدف الإدارة الجبائية إلى تعزيز تعداد الموظفين المعنيين في مصالح الرقابة الجبائية من جهة وتحسين مردوديتهم من جهة أخرى وذلك من خلال تأطير أنسب وتنظيم دورات تكوينية أنجع، وفيما يخص المحققين الآخرين فسوف يتم تكوينهم عبر ملتقيات من أجل تحسين كفاءاتهم.

**ثانيا: تفعيل آليات الرقابة الجبائية الرقمية في ظل تطبيق النظام الجبائي الالكتروني:**

في إطار تطبيق النظام الجبائي الالكتروني تم إدراج العمل بالرقابة الجبائية الرقمية حيث صدر في قانون المالية 2022، تعدل أحكام المادتين 18 و 20 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يلي:<sup>1</sup>

**المادة 18:** يتعين على المكلفين بالضريبة الذين يحققون أرباحا صناعية وتجارية أن يكتتبوا، وفقا للشروط نفسها المنصوص عليها في المواد 151 و 151 مكرر و 152 من هذا القانون بعنوان نتيجة السنة أو السنة المالية السابقة، التصريح الخاص بمبلغ نتيجتهم. ويتعين على المكلفين بالضريبة التابعين للهيكل المزودة بالنظام المعلوماتي "جبائتك"، اكتتاب كشف

<sup>1</sup> المادة 07 من قانون المالية 2022.

تلخيصي سنويا يحتوي على المعلومات التي يجب أن تستخرج من التصريح المذكور أعلاه والكشوف المرفقة<sup>1</sup>.

**المادة: 20** يجب على الأشخاص المشار إليهم في المادة 18 من هذا القانون، أن يمكثوا محاسبة نظامية، طبقا لأحكام المادة 152، وعليهم أن يقدموها، عند الاقتضاء، عند كل طلب، لأعوان الإدارة الجبائية، وهذا طبقا للتنظيم الساري المفعول المادة 151 مكرر: يتعين على الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 أن يكتتبوا الكترونيا وقبل يوم ماي كحد أقصى كشفا تلخيصيا سنويا يتضمن المعلومات التي يجب أن تستقى من التصريح السنوي للنتائج والكشوف المرفقة، إن عدم اكتتاب الكشف التلخيصي السنوي الكترونيا أو الاكتتاب المتأخر أو اكتتاب كشف يحتوي على بيانات لا تتوافق مع تلك المدرجة في التصريح السنوي للنتائج، يؤدي إلى تطبيق العقوبات المنصوص عليها في المادة 192 مكرر من هذا القانون.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> آمال حداش، مرجع سبق ذكره، ص 178.

<sup>2</sup> المادة 151 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2022

## خلاصة الفصل:

رقمنة إدارة الجباية في الجزائر تعتبر خطوة استراتيجية هامة نحو تحديث النظام الضريبي وتعزيز الكفاءة والشفافية في إدارة الموارد المالية الوطنية. هذه العملية تساهم بشكل فعال في تسهيل التفاعل بين المواطنين والحكومة، وتحسين جودة الخدمات المقدمة، وتقليل فرص التهرب الضريبي، بالإضافة إلى تعزيز الثقة في النظام الضريبي من خلال توفير آليات مراقبة وتحصيل أكثر دقة وشفافية.

الفوائد المرجوة من الرقمنة تشمل أيضاً تعزيز النمو الاقتصادي عبر جذب الاستثمارات وتحسين بيئة الأعمال، مما يؤدي إلى اقتصاد أكثر استقراراً وتنوعاً. بالرغم من الفوائد العديدة، تواجه الجزائر تحديات كبيرة تتعلق بالبنية التحتية التكنولوجية، الكفاءة البشرية، وضرورة تحديث الأطر القانونية والتنظيمية لدعم هذا التحول الرقمي.

في ختام الأمر، رقمنة الجباية ليست مجرد تحسين تقني بل هي تغيير جذري يؤسس لمستقبل أكثر تطوراً ونجاحاً في إدارة الموارد المالية، مما يضمن تحقيق التنمية المستدامة والشاملة في الجزائر.

الفصل الثاني:  
أثر رقمنة الجبابة  
على التحصيل  
الجبائي

## أثر رقمنة الجباية على التحصيل الجبائي

## تمهيد:

لقد أصبحت تكنولوجيا الإعلام والاتصال أكبر انتشار وصدى في وقتنا الراهن، نظراً لما حققته من تسهيل لظروف ومتطلبات الحياة اليومية من خلال توفير درجة عالية من الراحة والملائمة مع تسجيل السرعة في انجاز المهام وأداء الخدمات أو الحصول عليها ، وكذلك توفير واختصار الوقت لصالح طالبي الخدمة بشكل مشاكل التعقيد الإداري والمرض البيروقراطي والإدارة الالكترونية تطبيق لمفهوم تكنولوجيا الإعلام والاتصال داخل الإدارات، وتعتبر مصطلح حديث النشأة، ويمكن أن نطلق عليها أيضا اسم الإدارة الرقمية، فبالنظر إلى تحسين جودة الخدمات داخل الإدارات العمومية بما يجسد الحكومة الإلكترونية، نلاحظ أن الإدارة الضريبية لم تستثنى من برامج التحسين والعصرنة التي طبقتها الدولة الجزائرية، وذلك لما لهذه الإدارة من أهمية داخل إقليم الدولة ومن تأثير مباشر على الاقتصاد والخزينة العمومية للبلاد، هذا ما يؤدي إلى ضرورة تسهيل إجراءات معاملتها للحصول على أفضل النتائج.

## أثر رقمنة الجباية على التحصيل الجبائي

## المبحث الأول: عموميات حول التحصيل الجبائي.

ان لكل عملية من عمليات النظام الجبائي المبني والمطور من طرف الدول أهداف بحتة تساهم في الاقتصاد الوطني، وهي ماتسمى بالتحصيل الجبائي.

## المطلب الأول: ماهية التحصيل الجبائي.

سنتعرف في هذا المطلب حول ماهية التحصيل الجبائي ودوره.

## الفرع الأول: مفهوم التحصيل الجبائي.

هناك عدة تعاريف للتحصيل الجبائي نذكر منها:

**التعريف الأول:** هو مجموعة العمليات والإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية وفقا للقواعد القانونية والضريبية المطبقة في هذا الإطار.<sup>1</sup>

**التعريف الثاني:** هو مجموعة من الإجراءات الإدارية والتقنية التي يتم بواسطتها تحويل قيمة الضريبة من ملكية المكلف بدفعها إلى ملكية الخزينة العمومية.<sup>2</sup>

ومن هنا يمكننا تعريف التحصيل الجبائي على أنه آخر مرحلة للضريبة بحيث يتم فيها تحويل دين الضريبة من ذمة المكلف بها إلى الخزينة العمومية وفي هذه المرحلة فقط تصبح العلاقة مباشرة بين الإدارة الضريبية والشخص المكلف بالضريبة.

## الفرع الثاني: مبادئ التحصيل الجبائي

هناك عدة مبادئ تتحكم في التحصيل الجبائي لا يجب إهمالها نذكرها فيما يلي:

- **قاعدة اليقين:** وتقضي هذه القاعدة أن تكون الضريبة التي يلتزم بدفعها المكلف محددة بأحكام تشريعية واضحة وذلك بأن يكون معدلها ووعاؤها و ميعاد دفعها وطريقة تحصيلها مقررة بوضوح حتى يعلم بها المكلف.
- **قاعدة الاقتصاد في التحصيل:** ويقصد بها الاقتصاد في نفقات جباية الضرائب المثلى التي تكلفها أقل نفقة ممكنة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Trotabas louis(1967).finances publiques .Daloz.Paris. France, p 130.

<sup>2</sup> داودي محمد الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر"، رسالة ماجستير، تخصص المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان، الجزائر، 2006، ص

<sup>3</sup> مراد ميهوبي، إجراءات تحصيل الضريبة على فاعلية التواصل في الاقتصاد والإدارة و القانون، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2014، ص 243.

## أثر رقمته الجبائية على التحصيل الجبائي

- قاعدة الملازمة في التحصيل: تعني أن يراعي المشرع عند فرض الضرائب ملازمة ميعاد تحصيلها مع ميعاد تحقيق الدخل لقوله تعالى: " وأتوا حقه يوم حصاده" (سورة الأنعام، الآية 141).

## المطلب الثاني: قواعد وطرق التحصيل الجبائي

ان للتحصيل الجبائي قواعد وطرق نستخلصها فيما يلي:

## الفرع الأول: قواعد التحصيل الجبائي

نقصد بقواعد التحصيل الضريبي تلك القواعد القانونية التي حددها المشرع الجبائي لتحصيل وجباية الضريبة والتي تتمثل في:<sup>1</sup>

## أولاً: الفعل المولد للضريبة.

الفعل المولد للضريبة تحدده نصوص التشريع الجبائي، ويعني السلوك الموجب والمؤدي الى تحصيل حق الضريبة من طرف مصالح الإدارة الجبائية على حساب المكلف بالضريبة، ويحدد التشريع الجبائي مجموعة من القواعد التي تخص كل حالة على كل مكلف اذا ما توفرت فيه شروط خاضعة للضريبة، اذن هذا الفعل المولد للضريبة يختلف باختلاف نوع وطبيعة الضريبة.

إن عملية تحديد الفعل المولد للضريبة، لها أهمية قصوى لتحديد الشخصية القانونية للمكلف بالضريبة وبالتالي تحديد قيمة أو دين الضريبة التي في ذمته.

كما يلعب دوراً أساسياً في تحديد معدل الضريبة، وما إذا كان قد طرأ عليه أي تغيير سواء كان زيادة أو نقصاناً بعد تحقيق الفعل المولد للضريبة، إذ أن المكلف بالضريبة يلتزم بدفع الضريبة حسب معدلها وفقاً لما هو قائم وقت تحقق الفعل المولد للضريبة بغض النظر عن صدور أي قانون جديد يقضي برفع المعدل أو تخفيضه.

وعلى سبيل المثال نذكر:

**الرسم على القيمة المضافة TVA:** فان الفعل المولد او ما يعرف ايضا بالحدث المنشئ بالنسبة للمبيعات فهو التسليم المادي او القانوني للبضاعة، اما بالنسبة للخدمات والاشغال العمومية فان الفعل المولد هو تحصيل الثمن جزئياً أو كلياً.

## ثانياً: الملازمة في التحصيل الضريبي.

<sup>1</sup> داودي محمد، مرجع سبق ذكره 2006، ص ص 16-19

## أثر رقمنة الجباية على التحصيل الجبائي

حتى يكون التحصيل الضريبي فعال او ناجح، لابد ان تتميز إجراءاته بالبساطة، ومواعيده وأساليبه تتلاءم مع الظروف التي يعيشها المكلف بدفع الضريبة، حيث لا يتضرر هذا الأخير عند دفع الضريبة. "ادم سميث" في هذا الميدان يؤكد على ضرورة هذا المبدأ. فعلى الضريبة ان تكون محصلة في الأوقات والظروف وبالطرق الأكثر ملائمة للمكلف بدفعها.

اذن فهذا السياق يجب أن يكون التحصيل الضريبي في وقت مناسب يخدم كلا الطرفين، فلا يضر بالمكلف بالضريبة ولا يترتب عند إضرار الخزينة العمومية ولتحقيق ذلك يستدعي توفر بعض الشروط نذكر منها ما يلي:

- يجب ان يتصف النظام الجبائي بالشفافية، مما يسمح للمكلف بالضريبة بالتعرف على الضريبة التي هو مطالب بدفعها وتحديد قيمتها إذا لم يكن حسابها معقدا بالطبع.

- يجب ان تنظر مصالح الإدارة الجبائية إلى المكلفين بالضريبة وخاصة منهم الذين يعانون من مشاكل مالية أو تمويلية باهتمام ومحاولة تسوية وضعيتهم في الآجال الممكنة دون الإضرار بنشاطهم العادي.

وعلى سبيل المثال نذكر:<sup>1</sup>

ومراعاة لهذه القاعدة فان المكلف بالضريبة على ارباح الشركات ibr : يدفع قيمة الضريبة على ثلاثة اقساط وبصفة تلقائية بحيث يتم التصريح بالأقساط من خلال نموذج 650 ،حسب الرزنامة التالية:

- ✓ التسبيق الاول والذي قيمته 30 من 20 فيفري الى 20 مارس من نفس السنة.
- ✓ التسبيق الثاني والذي قيمته 30 : من 20 ماي الى 20 جوان من نفس السنة.
- ✓ التسبيق الثالث والذي قيمته 30 من 20 اكتوبر الى 20 نوفمبر من نفس السنة.
- ✓ التسبيق الاخير يسمى برصيد التسوية وهو اخر دفعة يدفعها المكلف الفعلي بالضريبة وتكون قبل 20 افريل من السنة الموالية للتسبيقات الثلاثة الأولى.

## ثالثا : الاقتصاد في نفقات التحصيل الضريبي

- قاعدة الاقتصاد في النفقات: La Regle d'économie يراد بهذه القاعدة أن ما يصرف من نفقات وتكاليف من أجل تحصيل الضريبة، يجب أن تكون ضئيلة ومتدنية

<sup>1</sup> داودي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-19.

## أثر رقمنة الجباية على التحصيل الجبائي

إلى أقصى حد ممكن ، وهكذا فإن إقامة أجهزة إدارية وتوظيف عدد كبير من الموظفين الجبائيين مخالف لقاعدة الاقتصاد إذ لا خير في ضريبة تكلف جزء كبير من حصيلتها.

## الفرع الثاني: طرق التحصيل الضريبي

بعد اختيار المادة الخاضعة للضريبة وتقديرها وحساب مبلغها، تأتي عملية التحصيل بغرض تأدية مبلغ الدين الجبائي، وتتبع الإدارة الجبائية طرق مختلفة لتحصيل الضريبة بحيث تختار لكل ضريبة طريقة التحصيل المناسبة التي تحقق كل من الاقتصاد في النفقات والملاءمة في الدفع.

يتم تحصيل الضريبة وفق أحد الطرق التالية: <sup>1</sup>

- ✓ **طريقة التوريد المباشر:** ويقصد بها قيام المكلف بسداد قيمة الضريبة المستحقة بشكل مباشر إلى مصلحة الضرائب من واقع الإقرار الذي يقدمه عن دخله أو ثروته.
- ✓ **طريقة الأقساط المقدمة:** وفق هذه الطريقة يقوم المكلف بدفع أقساط دورية خلال السنة المالية على أساس قيمة الضريبة المستحقة عن السنة السابقة على أن يتم التسوية النهائية بعد تحقيق ربح السنة الجارية. وتتطوي هذه الطريقة على أهمية بالغة، فهي تزود الخزينة العامة بسيولة متدفقة ومنظمة من الإيرادات على مدار السنة إلى جانب أنها تخفف واقع الضريبة على المكلف وتسهل دفعها، وعلى العكس إذا كان المكلف يسدد كامل مبلغ الضريبة دفعة واحدة، وهو ما يجعله يبحث عن سبل التهرب منها.
- ✓ **طريقة الاقتطاع من المصدر أو المنبع:** وهي من أهم الطرق حيث تنعدم فرصة التهرب من قبل المكلف لأنه يحصل على الدخل الصافي بعد أن تدفع الضريبة بواسطة شخص آخر أوجهة أخرى، ولا تتحمل مصلحة الضرائب تكلفة هامة لجباية هذه الضريبة، حيث يلتزم المكلف بتوريدها إلى مصلحة الضرائب في الآجال المحددة ودون مقابل أو أجر.

وتطبق هذه الطريقة في الجزائر في تحصيل الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الرواتب والأجور القانون يلزم رب العمل بحجز الضريبة قبل استلام العامل أجره أو راتبه ويعطي العامل صافي دخله بعد الضريبة، ويقوم بتوريد الضريبة إلى مصلحة الضرائب في أوقات يحددها القانون الجبائي)، والضريبة على الأرباح الموزعة والضريبة على إيرادات القيم المنقولة والضريبة على مداخل المؤسسات الأجنبية التي ليست لها إقامة مهنية دائمة في الجزائر التي تمارس نشاطها في مجال الخدمات وما يعاب عليها هو انعدام شعور المكلف

<sup>1</sup> فروم محمد الصالح، جباية مؤسسة، الطبعة الأولى، الأردن، سنة 2020 ص، ص48 - 51.

## أثر رقمنة الجباية على التحصيل الجبائي

بعبء الضريبة، ولذا لا يهتم بكيفية إنفاق الدولة لحصيلتها مما يقلل من الرقابة الشعبية على الأداء الحكومي، إلا أن مزايا هذه الطريقة تفوق بكثير عيوبها.

ولما كانت مرحلة تحصيل الضريبة من أهم مراحل الضريبة، فقد منح القانون الجبائي الإدارة الضريبية ضمانات لتحصيل مستحقاتها من المكلفين، ومن أهم الضمانات المنازعة في مقدار الضريبة أو صحتها لا يوقف دفعها، فالدفع ملزم أولاً ثم المعارضة بعد ذلك متى حان وقت استحقاقها قاعدة الدفع ثم الاسترداد)؛

- يمنح لأعوان الإدارة الضريبية حق الإطلاع على الوثائق والأوراق والدفاتر الموجودة لدى المكلف بالضريبة أو الغير من أجل تمكينهم من تحديد دين الضريبة، وبل ويجوز للنيابة العامة أن تطلعهم على ملفات أية دعوى مدنية أو جنائية تساعدهم في تحديد مبلغ الضريبة، وقد وضع المشرع الجزائي عقوبات لمن يعرقل استخدام هذا الحق سواء بالامتناع أو الإلتلاف قبل انقضاء فترة التقادم التي يسقط بعدها حق إدارة الضرائب<sup>1</sup>

- يمكن لمصلحة الضرائب أن تقوم بالحجز الإداري والاقتطاع من المصدر من أموال المكلف الذي يمتنع أو يتأخر في تسديد الضريبة في أوقاتها المحددة.

- يمنح القانون الضريبي امتياز دين الضريبة على كافة الديون الأخرى، كما يمنح إجراء مقاصة بين دين الضريبة وبين ما يستحق للمكلف من ديون من الخزينة العامة.

## المطلب الثالث: ضمانات التحصيل الضريبي

بما ان مرحلة تحصيل الضريبة من أهم مراحل الضريبة، فإن القانون الضريبي قد منح الإدارة الجبائية ضمانات واسعة لتحصيل الضريبة، ومن أهم هذه الضمانات ما يلي:

- المنازعات في مقدار الضريبة أو في صحتها لا يوقف دفعها، فالدفع ملزم أولاً ثم المعارضة بعد ذلك متى حان وقت استحقاقها وهذا يعني أن مصلحة الضرائب لا تنتظر كما هو الحال في القانون التجاري أو المدني صدور حكم نهائي حتى يتم تنفيذ الحكم، بل يدفع المكلف الضريبة حتى ولو لم يفعل في النزاع الضريبي؛
- يمنح القانون الضريبي دين الضريبة امتيازاً على كافة أموال المكلف من منقول أو عقار، وامتياز دين الضريبة لا يحتاج إلى الإشهار (حالة العقارات) كما هو الحال بالنسبة للديون الخاصة التي تتمتع بحقوق امتياز عامة، إضافة إلى ان امتياز دين الضريبة يكلف له حق تتبع المال في أي يد كانت، حيث يمكن لمصلحة الضرائب أن تستوفي دينها على الفرد

<sup>1</sup> فروم محمد الصالح، مرجع سبق ذكره، ص، ص 48 - 51.

## أثر رقمنة الجباية على التحصيل الجبائي

من الشركة التي ورثها أولاده سواء كانت لم توزع بعد او تم توزيعها بالفعل. كما يمنع القانون الضريبي اجراء مقاصة بين دين الدولة (الضريبة) وبين ما يستحق للمكلف من ديون على الخزانة العامة.

○ يمكن لمصلحة الضرائب ان تقوم بالحجز الإداري على أموال المكلف الذي يفشل في الوفاء بالضريبة في الأوقات المحددة، فيمكن لمصلحة الضرائب ان تحجز على حسابات الممول بالبنوك وقد تقوم بالحجز على بعض المنقولات والعقارات حتى تجبر الممول على الوفاء سريعا بدين الدولة وإلا قامت مصلحة الضرائب ببيع منقولات الممول او عقاراته استيفاء لدين الدولة في المزاد العلني.

○ منح المشروع للموظفين المتخصصين على مستوى المصالح الجبائية حق الاطلاع على الوثائق والأوراق والدفاتر المحاسبية التي يتعامل بها المكلف بالضريبة من اجل تمكينهم من تمديد دين الضريبة، بل يجوز للنيابة العامة ان تطلعهم على ملفات أي دعوى مدنية أو جبائية تساعدهم في تحديد مبلغ الدين، وقد وضع المشروع سلسلة من العقوبات على من يعرقل استخدام هذا الحق سواء بالامتناع او التالف قبل انقضاء مدة التي يسقط بعدها حق الإدارة الجبائية.<sup>1</sup>

## المبحث الثاني: مدى فعالية إجراءات تحصيل الضريبة

تلجأ الإدارة الجبائية إلى تحصيل الضريبة بإرادة منفردة، وتتمتع في هذا المجال بامتيازات السلطة العمومية.

## المطلب الأول: واقع التحصيل الجبائي في الجزائر.

إن واقع التحصيل الضريبي في الجزائر نادرا ما يعرف تحسّنا، فهو في معظم السنوات يعرفا ترديا وتقهقرا من سنة لأخرى، وبواقى الديون الجبائية في تراكم مستمر، ولم تسع السلطات العليا للبلاد للمعالجة الحقيقية لهذه الظاهرة المتنامية والتي تشكل خطرا على ميزانية الدولة، ففي كل مرة تتراجع فيها أسعار النفط في الأسواق العالمية وبالتالي التراجع الرهيب لإيرادات العملة الصعبة المتأتية من بيع النفط إلا وتتعالى الصيحات والخطابات وطنيا على ضرورة التقشف وشدّ الأحزمة، والعمل على زيادة الضرائب تأسيسا ورفعنا لنسبها لسد العجز في الميزانية العامة، وتتجه الإرادة السياسية أيضا إلى ضرورة تحصيل بواقى الديون الجبائية، لكن ما إن ينقشع ظلام تراجع عائدات بيع النفط وترتفع أسعاره حتى تتراجع الإرادة الأولى وتغيب لتحل محلها المواصلة والاستمرارية لنهج الاعتماد على عائدات النفط. لقد عزمت

<sup>1</sup> داودي محمد، مرجع سابق، ص 31

## أثر رقمنة الجباية على التحصيل الجبائي

الجزائر مرات عديدة لجعل إيرادات الجباية العادية على الأقل تغطي نفقات التسيير، لكن هذا المبتغى لم يتحقق لحد الآن لعدم وجود إرادة سياسية حقيقية حازمة عازمة.<sup>1</sup>

إن آخر الأرقام المتعلقة بالديون الضريبية غير المحصلة هي التي كشف عنها تقرير مجلس المحاسبة (38) حول تسيير ميزانية سنة 2018 هو إثني عشر تريليونا ديناراً جزائرياً أي بما يعادل 115 مليار دولار بعنوان بواقي التحصيل، ويقسم المجلس تركيبة هذه الديون الجبائية المتبقية تحصيلاً إلى قسمين:<sup>2</sup>

**1- ديون صعبة ومستحيلة التحصيل:** وهي ديون المؤسسات المحلية والوطنية المنحلة، وديون الأشخاص المتوفين الذين لم يتركوا لم أموالاً عقارية أو منقولة للحجز عليها، وديون أخرى وهي تحتل نسبة مقبولة تتعلق بديون المستعارة أسماؤهم من ذوي الاحتياجات الخاصة (خاصة المعاقين ذهنياً)، فيلجأ المتحايين إلى هذه الفئة لاستخراج سجلات تجارية بأسمائهم، فينقلونها بديون جبائية ضخمة، وقد استفحلت الظاهرة هذه وبدأت تشمل مواطنين معوزين في كامل قواهم العقلية يتم إغراءهم من قبل المتحايين بمبلغ مالي نظير لاستخراج سجلات تجارية بأسمائهم مع توكيل هؤلاء بالتصرف فيه. فتجد إدارة الضرائب نفسها أمام هذه الشرائح عاجزة عن تحصيل الديون الجبائية.

**2- ديون جبائية قابلة للتحصيل:** ويتهم مجلس المحاسبة في تقريره إدارة الضرائب بالتقصير في تحصيل الضرائب عن طريق الجداول، حيث لم تتعد نسبة تحصيل هذا النوع 2.92% من مجموع إيرادات الميزانية لسنة 2015 و 4.69% من مجموع الموارد العادية.

لقد خسرت منظومة الضرائب الجزائرية معركتها أمام التهرب الضريبي الذي بات سمة العمل الاقتصادي والتجاري والمهني في الجزائر.

**المطلب الثاني: أسباب ضعف التحصيل الضريبي.**

تتعدد أسباب ضعف التحصيل الضريبي والجهة المسؤولة عنها، وتتمحور أساساً حول نقص الإمكانيات على مستوى مديريات الضرائب وانخفاض عدد مراكز الدفع والقباضات وغياب الرقمنة والتكنولوجيا، وأيضاً ضعف المعلومة الضريبية، إضافة إلى مشكلة التهرب الضريبي، والتصريح الخاطئ والتدليسي وتواطؤ بعض الأعوان في مجارة بعض البارونات لتخفيض الأرقام المصرح بها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> مبارك محمد الصالح، التحصيل الضريبي، واقع وأفاق، مجلة الإحياء، المجلد 21، العدد 29، 2021، ص 1085.

<sup>2</sup> مبارك محمد الصالح، مرجع سبق ذكره، ص 1085-1086.

<sup>3</sup> بارش عيسى، بليمان يمين، التحصيل الجبائي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 32، عدد 3، سبتمبر، 2021، ص 101.

## أثر رقمنة الجباية على التحصيل الجبائي

## الفرع الأول: أسباب تتعلق بالمكلف

من أهم أسباب نقص الموارد المالية للدولة نجد ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي اللتين تؤثران مباشرة على الاقتصاد الوطني.

**1- الغش الضريبي:** والذي حدد المشرع الجزائري العناصر المحددة له استنادا للمادة 36 من قانون الاجراءات الجبائية: "استعمال طرق احتيالية للمساس أو محاولة التملص كليا أو جزئيا من وعاء الضريبة، أو من تصفية أو من دفع الضرائب أو الرسوم المفروضة"

فالغش الضريبي سلوك غير مشروع يقوم به المكلف، يهدف إلى عدم دفع الضريبة المفروضة عليه كليا أو جزئيا، وقد يكون الغش في شكل تصريحات ناقصة، أو تتضمن بيانات خاطئة، كما يلجأ إلى استعمال أساليب ماهرة يتخلص بها من الضريبة، حيث يحاول مسح كل أثر أثناء تحربه تحسبا لأي رقابة جبائية محتملة.

**2- التهرب الضريبي:** هو قيام المكلف الخاضع للضريبة فرد أو شركة بعدم دفع الضرائب المستحقة للدولة، والمترتبة على دخله أو ثروته أو على أي واقعة أخرى منشئة للضريبة الاستهلاك أو الاستيراد (مثلا)، أو تخفيض مبالغ هذه الضرائب، من خلال استعمال طرق وأساليب ملتوية لتجنب الضريبي، وهو تهرب مشروع يسعى من خلاله الفرد إلى التخلص من الضريبة جزئيا أو كليا، دون تحميل عبئها للغير، وكذا دون مخالفة التشريعات الضريبية عن طريق استغلال الثغرات القانونية والنقائص الموجودة في التشريع.

ويختلف التهرب الضريبي عن الغش الضريبي من حيث الأساس أو الفعل المؤدي لذلك، لكن المعنى واحد وهو المخالفة الجبائية وعدم احترام العدالة الضريبية.

## 2-1 أثر التهرب الضريبي على التحصيل الجبائي

يعتبر التهرب من دفع الضرائب عملا غير قانوني، ويعاقب عليه المكلف ذلك لأن التهرب الضريبي يؤدي إلى نقص الحصيلة الضريبية بالنسبة للخزينة العمومية، ويترتب على ذلك خسارة الدولة لجزء مهم من الموارد مما يصعب عليها القيام بالإنفاق العام على أكمل وجه وتصبح غير قادرة و عاجزة عن أداء واجباتها اتجاه المواطنين.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بركان ، بن ناصف ، 2020-2021 ، مذكرة ماستر بعنوان التهرب والغش الضريبي على التحصيل الضريبي، برج بوعريبيج، تخصص محاسبة وجبائية معمقة، جامعة البشير الإبراهيمي، ص ص 68-69.

## أثر رقمنة الجباية على التحصيل الجبائي

التهرب الضريبي يؤدي إلى عدم تحقيق الضريبة للأهداف التي أنشأت من أجلها والمتمثلة في تمويل الخزينة العمومية بالإيرادات اللازمة لتغطية النفقات التي يشترط فيها توازن الإيراد مع الإنفاق، وعدم التوازن يؤدي إلى عجز ميزانية الدولة، فان نقص الأموال في الخزينة العامة يؤدي إلى عجز الدولة جزئياً عن تنفيذ المشاريع المقررة للسنة المالية الموالية مما يصعب عليها التحكم في سياسة الإنفاق، وبالتالي عجزها عن تحقيق واجباتها اتجاه مواطنيها.

ولكي تتدارك الدولة الاختلالات أو العجز المالي تلجأ إلى البحث عن مصادر أخرى لتمويل الخزينة العمومية مثل الإصدار النقدي و الاقتراض الدين العام ) ، حيث أن الإصدار النقدي وهو ما يعرف أيضا بالتمويل بالتضخم تنتج عنه آثار سلبية منها زيادة مفرطة للأسعار دون أن يقابله زيادة في الإنتاج ، كذلك نقص القدرة الشرائية للمواطنين ، والتي يندرج عنها اختلال التوازن الاجتماعي بين طبقات المجتمع ، كما تتخفف الصادرات في البلاد مما يؤدي إلى قصور في الحصول على العملة الصعبة.

كما يساهم التهرب الضريبي في انخفاض قيمة العملة الوطنية نتيجة لعملية اكتناز الأموال المتهرب بها وغير المصرحة، التي تتسبب في ظهور التضخم النقدي ، وبالتالي تتجه الدولة إلى تبني سياسة الاقتراض من الخارج والوقوع في المديونية.

فلجوء الدولة إلى الاقتراض ينتج عنه آثار وخيمة تتحمل عبئها الأجيال المستقبلية خاصة إذا استخدمت هذه القروض كمصاريف استهلاكية ، كما تتاح الفرصة أمام الدول الأجنبية في الشؤون الداخلية للدولة نتيجة عدم القدرة على تسديد هذه الديون ، وبالتالي الخضوع للتبعية الأجنبية و فرض قيود اقتصادية عليها. كما يؤثر التهرب الضريبي على التجارة الخارجية حيث تقوم الدولة بترقية التجارة الخارجية عن طريق فتح السوق الوطنية على الأسواق العالمية وهذا من أجل تمويل الواردات الضرورية من السلع الأجنبية ويقابلها تصدير الدولة لمنتجاتها الوطنية لجلب العملة الصعبة ، ولكن الظاهرة المشاعة في الدول النامية هي اعتمادها على تصدير المواد الأولية بأسعار منخفضة و استيراد سلع التجهيزات بأسعار مرتفعة ، فهي تلجأ إلى الخزينة العمومية لتغطية النقص بين الواردات و الصادرات ، ومن هنا تضطر إلى جلب رؤوس الأموال الأجنبية من أجل تنشيط اقتصادها.

ومن آثار التهرب الضريبي تأثيره المباشر على ميزانية الجماعات المحلية التي تعتمد في جزء كبير في إعداد ميزانيتها على المداخل الضريبية ، منها الرسم على النشاط المهني والرسم العقاري ، فيؤدي بذلك التهرب الضريبي إلى عرقلة الجماعات المحلية عن أداء دورها و وظائفها على المستوى المحلي ( تعبيد الطرقات، صيانة المدارس الإنارة ...).<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بركان ، بن ناصف ، مرجع سبق ذكره، ص ص 68-69.

## أثر رقمنة الجباية على التحصيل الجبائي

**3-الضغط الضريبي:** الذي يدفع الأفراد إلى التهرب والذي بدوره يؤدي إلى تشويه المعطيات الاقتصادية، الضغط الضريبي الممارس اليوم في الجزائر أصبح رهيباً ولا يشجع على الاستثمار، حيث بات الاقتطاع الضريبي يقارب 27 في المائة وهو رقم أعلى من المسجل في دول الجوار مثل تونس أو المغرب، ما يؤثر على تنافسية السوق الجزائرية .

هذا الضغط الضريبي أصبح ينفّر الاستثمار في البلاد، ودفع بالكثير من رجال الأعمال وأصحاب المهن إلى التوجه نحو بلدان أخرى لإقامة مشاريع استثمارية، بعدما زاد التوسع الضريبي الذي تمارسه الحكومة من حدة الركود الاقتصادي.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: أسباب تتعلق بالإدارة:

تعتبر الإدارة الضريبية أداة تنفيذ النظام الضريبي، لذلك كلما كانت هذه الإدارة ضعيفة الكفاءة كلما سهل التهرب الضريبي، ويرجع عدم كفاءة الإدارة الضريبية إلى ضعف الإمكانيات والوسائل المادية وكذلك إلى نقص الأيدي العاملة الفنية، وذلك ناتج عن ضعف الأجور الوظيفية العمومية، وقلة المعاهد المتخصصة في تكوين إطارات الضريبية، بالإضافة إلى ذلك توجد ظاهرة خطيرة تهدد وجود الإدارة الضريبية والتي ترتبط بالجانب الخلفي لموظفي الإدارة الضريبية، التي تتمثل في الرشوة بحيث أنها تعتبر أخطر من ضعف الكفاءة، وتندرج ضمن الفساد الاقتصادي، ولازالت الإدارة الضريبية الجزائرية تعاني من قلة الأداء الضريبي وبعيدة كل البعد على المعايير الدولية، ومن أسباب ذلك مايلي:<sup>2</sup>

- ✓ نقص المفاهيم الحديثة في تسيير الإدارة الضريبية مثل روح التسويق، العلاقات العامة، التسيير بالأهداف.....إلخ؛
- ✓ نقص الجهود الفعلية للتعريف بالنظام الضريبي بغية نشر الوعي الضريبي لتفادي عدم التحضر الجبائي للمكلفين، وذلك عبر وسائل الاتصال المختلفة؛
- ✓ ضعف التكوين في المجال الضريبي، والاعتماد التام على مضمون النظام الضريبي الفرنسي دون سواه الذي لا يتماشى في أغلب الأحيان مع الواقع.

### المطلب الثالث: سبل معالجة ضعف التحصيل الضريبي:

إن عدم الصرامة في التكفل بالتحصيل الجبائي ومتابعته مرتبط أساساً بالنقائص الناتجة عن تنظيم الإدارة الجبائية، كما أن ممارسات المشرع في وضع القوانين وتطبيق القرارات تميزت في بعض الأحيان بالعشوائية مما نتج عنه ثغرات قانونية يستغلها المكلف بالضريبة،

<sup>1</sup> كحال حمزة، "ضغط ضريبي، في الجزائر وتغرب يرهق الخزينة" موقع "العربي الجديد" تاريخ النشر 14 أوت - 2019 تاريخ الاطلاع 20 أبريل 2024

<sup>2</sup> كحال حمزة، نفس المرجع، تاريخ النشر 14 أوت - 2019 تاريخ الاطلاع 20 أبريل 2024

## أثر رقمنة الجباية على التحصيل الجبائي

وهذا ما يؤدي إلى تقليص حجم الحصيلة الضريبية التي تزود الدولة بالسيولة المالية اللازمة لتحقيق التنمية المحلية والوطنية.<sup>1</sup>

وقد باشرت الجزائر في وضع إصلاحات ضريبية في سياق الإصلاحات الاقتصادية، ورافقتها بعصرنة وإصلاح الهياكل الجبائية الموروثة عن الاستعمار والمتبعة في ظل اقتصاد مركزي مخطط كل هذا من أجل زيادة التحصيل الضريبي، والذي تميز لعدة سنوات بالضعف المستمر، مما صعب من الوضعية المالية للخزينة.

إن تحسين وضعية التحصيل الجبائي مرهونة باتخاذ الإجراءات التالية:<sup>2</sup>

- ✓ العمل إلغاء الديون الجبائية مستحقة وصعبة التحصيل؛
  - ✓ إرساء العدل بين موظفي الإدارة الجبائية، وتحفيزهم؛ وتوفير الحماية اللازمة لهم في مجال الرقابة والزيارات الميدانية؛
  - ✓ تكوين الأطر المتخصصة في المجال الجبائي من خلال وضع برامج تكوينية تتماشى مع
  - ✓ التغييرات التي يشهدها النظام الضريبي؛
  - ✓ توفير الإمكانيات المادية الضرورية للعمل الإداري والميداني؛
  - ✓ تحسين العلاقة بين الإدارة والمكلف وخلق جو من التجاوب والتصالح بينهم؛
  - ✓ رفع الوعي الجبائي لدى المكلفين، والذي ينعكس إيجابيا على تصرفاتهم اتجاه الضريبة؛
  - ✓ خلق التعاون بين الإدارة الجبائية والإدارات الأخرى، حتى تسهل عملية مراقبة ومتابعة المكلفين
  - ✓ تحسين الرقابة الجبائية بانتهاج سياسة رشيدة للحد من تفاقم آثار التهرب الضريبي؛
  - ✓ إرساء نظام ضريبي عادل يراعي المبادئ الضريبية ويجنب الازدواج الضريبي؛
- ولهذا على الدولة أن تعمل على تكييف التشريع الجبائي نحو التوجه للتقنيات غير المادية، والتأطير والدخول الإلكتروني للنظام المركزي.

**المبحث الثالث: دور رقمنة الإدارة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي في الجزائر.**

إن رقمنة الجباية في الجزائر ساهم بشكل فعال جدا في تحسين التحصيل الجبائي، لما له من أثر في تسهيل العمليات الجبائية للفئات المستهدفة وكذلك الموظفين.

<sup>1</sup> مبارك محمد الصالح، مرجع سبق ذكره 2021، ص 1086.

<sup>2</sup> مبارك محمد الصالح، مرجع سبق ذكره 2021، ص ص 1086-1087.

## أثر رقمنة الجباية على التحصيل الجبائي

## المطلب الأول: انعكاسات تطبيق الرقمنة على الادارة الجبائية

سنتناول في هذا المطلب التحولات وتأثيرها على عمليات التحصيل الضريبي وسنتطرق الى دور الرقمنة في زيادة كفاءة التحصيل الضريبي.

## الفرع الأول: التحولات والتأثيرات على عمليات التحصيل الضريبي

يوجد اهتمام متزايد من قبل الإدارة الضريبية حول تطبيق الرقمنة الإدارية في المجال الضريبي لما لها من دور فعال في تحسين وزيادة التحصيل الضريبي، ويمكن أن نستخلص هذا الدور في مختلف النقاط التالية:<sup>1</sup>

- ✓ التطوير الكامن لعمل الإدارة الضريبية باستعمال أنظمة الإعلام الآلي واستحداث عن بعد مما يسمح من تحقيق رضا المكلفين بالضريبة من جهة ومحاربة كل أشكال الغش والتهرب الضريبي من جهة أخرى بضبط عدد أكبر للمتعاملين الاقتصادي.
- ✓ منح أقصى مستويات المرونة للمسيرين بالإدارة الجبائية في أداء عملهم الإداري والجبائي، من سهولة تسيير ملفات المكلفين بالضريبة دون أخطاء وبجهد أقل وفي أسرع وقت ممكن، وسهولة مراقبة مختلف عملياتهم التي يقومون بها.
- ✓ توسيع مجال تطبيق الضريبة من سهولة الإحصاء الجيد للمكلفين بالضريبة من خلال جمع المعلومات الجبائية اللازمة بالاتصال والتنسيق الآلي والسريع مع مختلف الهيئات والقطاعات الاقتصادية لإيجاد مكلفين بالضريبة جدد.
- ✓ تطوير مختلف الإدارة الجبائية من خلال التطبيق الفعلي لكافة التشريعات، وتوفير مختلف المعلومات الجبائية حول كافة المنازعات بشكل آني ومفصل مما يقلص فرص الإنفلات للمكلفين بالضريبة.

## الفرع الثاني: دور تطبيق الرقمنة في تحسين كفاءة التحصيل الجبائي

ويمكن أن نستخلص أيضا دور الرقمنة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي من خلال:<sup>2</sup>

- ✓ تسهل عملية الرقمنة العمل الملقى على عاتق الإدارة الجبائية حيث تمتاز بأنها توفر الكثير من إجراءات حساب المادة الخاضعة للضريبة، وكذلك تعمل على خفض من احتمالات نشوء منازعات واعتراضات من طرف المكلفين بالضريبة.

<sup>1</sup> حسن ركي، سمير عماري، واقع وآفاق عصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر"، مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة 20 أوت سكيكدة الجزائر، المجلد 5، العدد 1، 2020، ص ص 28-29.

<sup>2</sup> علي شاكور، "دور نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني للضرائب في تطوير إجراءات التحاسب الضريبي، دراسة تحليلية في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية"، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، العراق، المجلد 7، العدد 4، 2017، ص ص 172-173.

## أثر رقمنة الجباية على التحصيل الجبائي

- ✓ التشغيل الآلي لعملية استقبال المكلفين بالضريبة واستفساراتهم المتعلقة بتسديد الضريبة، ولعمليات المحاسبة والحساب الفعلي للمبلغ الحقيقي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة يساهم بشكل مباشر في القضاء على مختلف التلاعبات.
- ✓ تفعيل نظام دفع التصاريح الجبائية إلكترونياً يؤدي إلى تعزيز الثقة بين طرفي العلاقة الضريبية وزيادة التفاعل بينهما، وهذا ما يؤدي إلى التزام المكلفين بالضريبة بأجل دفع الضريبة.
- ✓ سهولة وسلاسة تعامل المكلفين مع الإدارات الضريبية وتقليل الوقت الذي تحتاجه عملية التحاسب الضريبي مع المكلفين بالضريبة، وتبسيط إجراءات عملية الفحص والتحليل.

## المطلب الثاني: أثر رقمنة النظام الضريبي على الرقابة الجبائية.

تعد عملية الرقابة الجبائية باستخدام نظام الرقمنة من بين المشاريع التي اعتمدها الإدارة الجبائية، إلا أن المديرية العامة للضرائب والمراكز التابعة لها لم تكتمل كليا عملية إدماج محور الرقابة الجبائية ضمن نظام المعلومات الجبائي "جبائتك"، إذ لا يزال المحققين الجبائيين لدى مدربات الضرائب يعتمدون على الطريقة الكلاسيكية في عملية الرقابة الجبائية بما في ذلك التحقيق المحاسبي.

**الفرع الأول: دراسة حالة ملف خاضع للتحقيق المحاسبي:** في حالة استخدام نظام جبائتك في الرقابة الجبائية لدراسة ملف خضع للتحقيق المحاسبي فستتم الخطوات الآتية<sup>1</sup>:

❖ **بداية التحقيق المحاسبي:** يتم ارسال الإشعار بالتحقيق مع تسجيل وتوثيق الإشعار إلكترونياً في حساب المكلف على منصة جبائتك مع نسخ الإشعار برد المكلف بـ"تم الإستلام" ضمن حساب المكلف، هذا الأمر يسمح بالتأكد بأن المكلف قد استلم الإشعار بطريقة آمنة مع تحديد تاريخ ووقت الإستلام وهذا بخلاف الطريقة الكلاسيكية التي لا تسجل هذه الوثائق ضمن نظام المعلومات.

❖ **الفحص المحاسبي:** في هذه المرحلة يقوم المحققون بنسخ محضر المعاينة الخاص بالموجودات الخاصة بالمكلف بتاريخ المعاينة وإدراجه ضمن الحساب الإلكتروني للمكلف مع تسجيل جميع الملاحظات الخاصة بالمعاينة.

❖ **إعداد الإشعار بالتبليغ الأولي لنتائج الفحص المحاسبي:** بعد الإنتهاء من مختلف المراحل الأولية للفحص ومراجعة الملفات الجبائية والمحاسبية من الناحية الشكلية والقانونية المعمول بها، يتم تحري الإشعار بالتبليغ الأولي على أساس المعلومات من

<sup>1</sup> قوادري محمد، مرجع سبق ذكره، ص 244.

## أثر رقمنة الجباية على التحصيل الجبائي

التصريحات الجبائية للمكلف والتي يجب أن تكون موجودة ضمن نظام جبايتك، إضافة إلى تصريحات الموردين والزبائن التي يتم جمعها أيضا من نظام جبايتك (بحكم أن الموردين والزبائن يقومون بالتصريح في نظام جبايتك)، وعلى هذا الأساس يقوم المحقق بنسخ الإشعار بالتبليغ الأولي لنتائج الفحص المحاسبي وإدراجه ضمن حساب المكلف على منصة جبايتك، كما يقوم بنسخه وإدراجه في حساب المكلف مع الإشعار بالإستلام من المكلف، وهذا على غرار الطريقة الكلاسيكية التي يتم فيها إعداد الإشعار بالتبليغ الأولي وتسليمه يكون يد بيد مع المكلف وهذا يتطلب وقتا أطول كذلك.

❖ **دراسة رد المكلف وإجراءات نهاية التحقيق:** في هذه الخطوة يقوم المحقق بتسجيل كل المعلومات المتعلقة برد المكلف والتبريرات المتوصل إليها ضمن حساب المكلف على منصة جبايتك.

❖ **التبليغ النهائي:** في هذه الخطوة يقوم المحقق بتحرير التقرير النهائي للمكلف والذي يتضمن طريقة حساب مختلف الضرائب والرسوم مع غرامات التأخير، ثم إدراجه في الحساب الإلكتروني للمكلف على منصة جبايتك مع نسخ وإدراج التقرير الخاص بالإشعار بالإستلام من طرف المكلف ضمن حساب المكلف أيضا.<sup>1</sup>

وفي الأخير يقوم نظام جبايتك بإعداد الورد الفردي آليا بعد تحرير وتسجيل التقرير النهائي للتحقيق المحاسبي يبين فيه قيمة الدين الجبائي الواجب دفع تجاه مديرية الضرائب.

### الفرع الثاني: آثار تعميم الرقمنة في القطاعات المالية:

من أجل الإقلاع بالنمو الإقتصادي في الجزائر يجب رقمنة القطاع المالي باعتباره المحور الرئيسي في القطاع الاقتصادي، فمختلف المديريات التابعة لوزارة المالية كمديرية الضرائب ومديرية الجمارك المديرية العامة للخزينة العمومية ومديرية أملاك الدولة وغيرها تعاني من غياب التنسيق بينها بسبب عملها بصفة منفردة، وهذا ما يتطلب ربط هذه الإدارات باستخدام الرقمنة من أجل التنسيق فيما بينها.<sup>2</sup>

❖ **المساهمة في التنسيق بين الإدارات:** فعند شراء أو بيع بعض العقارات يتم دفع إتاوات أو رسوم للضرائب، وفي كثير من الأحيان نجد عائق إثبات الملكية وبعد التوجه إلى مديرية أملاك الدولة يتوجه المعني إلى مديرية الضرائب بسبب غياب التنسيق الإلكتروني بين مختلف المديريات، لذا يجب وجود حلقة إلكترونية (رقمنة) ما بين

<sup>1</sup> قوادري محمد، مرجع سبق ذكره، ص 245.

<sup>2</sup> قوادري محمد، مرجع سبق ذكره، ص 246.

## أثر رقمنة الجباية على التحصيل الجبائي

مختلف القطاعات كقطاع الضرائب وقطاع أملاك الدولة وقطاع العدالة بسبب ما تعرفه المحكمة العقارية من إشكالات.<sup>1</sup>

❖ **القضاء على التهرب الضريبي:** إن غياب إحصاء اللوعاء الضريبي الصحيح يؤدي لوجود عدم الرغبة في دفع الضرائب بسبب البيروقراطية على مستوى هذه الضرائب وعدم وجود التصريح الإلزامي لرقم الأعمال أو الأرباح والثروة والممتلكات مما يساهم ذلك في التهرب الضريبي، لذا يجب اعتماد الرقمنة لتسهيل الإجراءات الإدارية حتى يقوم المكلف بالضريبة بالدفع دون التوجه إلى مصلحة الضرائب بصفة مباشرة، حيث يتم التحصيل الجبائي من حسابه البنكي أو البريدي وذلك بالتعاون مع وزارة البريد أو البنوك من خلال التعاملات الإلكترونية وبشفافية وبعيدة عن أي تلاعبات إدارية.

❖ **مكافحة الغش الضريبي ( تضخيم الفواتير):** إن رقمنة قطاع الجمارك سيساهم في القضاء على تضخيم الفواتير، وهذا ما سيضفي الشفافية والواقعية على التعاملات المتعلقة بتصريح المصنع أو المستورد عن طبيعة السلع المستوردة وكذا المبلغ الذي سيتم بيعها به، كما تعتبر الرقمنة ضرورية لغرس الثقة في المستثمرين والمتعاملين الإقتصاديين وخطوة مهمة لتحويل مناخ الاستثمار في الجزائر إلى مناخ مستقطب وغير منفرد وبعيد كل البعد عن التلاعبات الإدارية، لذا يجب توفير الأرضية اللازمة للإتجاه نحو رقمنة كل القطاعات الإقتصادية من خلال تكوين العمال المتواجدين في مختلف المديریات وسن القوانين لإلزامية رقمنة قطاع المالية عبر مراحل، بالإضافة إلى ضرورة وجود رقابة وصرامة في التنفيذ من أجل إطلاق فعال وناجع للرقمنة والخروج من التنظير إلى التنفيذ.

### المطلب الثالث : نماذج دولية عن التحصيل الجبائي الإلكتروني

ان رقمنة الجباية أثر بشكل كبير على التحصيل الجبائي في جل الدول وهذا ما يجعلنا نعطي نموذج عربي مبسط حول العراق واليمن.

#### الفرع الأول : نموذج التحصيل الجبائي الإلكتروني لدولة العراق

نظراً لإعتماد الدولة العراقية على الثروة النفطية في تغطية نفقاتها العامة الأمر الذي جعل من الإيرادات الأخرى وفي مقدمتها الإيرادات الضريبية) لتملك الطاقة المؤثرة في هذا المجال مما أبعدها عن ساحة الدراسة والبحث وبالتالي عن التطور لما يواكب التطور الإقتصادي الحاصل في البلد وكنتيجة لهذه العوامل وغيرها أصبح العمل الضريبي يعاني

<sup>1</sup> قوادري محمد، مرجع سبق ذكره، ص 246.

## أثر رقمنة الجباية على التحصيل الجبائي

إجراءات تكاد تكون في أغلب الأحيان سببا أساسيا في توسيع شريحة المتهربين من الضرائب على الرغم من إحساسهم في بعض الأحيان بواجبهم اتجاه الضريبة.<sup>1</sup>

إن العمل الضريبي وحصيلته في الإدارات المتعاقبة لهذه المؤسسة لم يكن له إلا بعض المحاولات في استعمال تقنية الحاسوب في العمل الضريبي من خلال بعض الأنظمة على الحاسب الإلكتروني للنهوض بهذا العمل كان أولها وأهمها هو نظام المكلفين الذي بدأ العمل به منذ ما يقارب ستة عشر عاما في سنة (1992) سعيا منها لتحديث إجراءات العمل الضريبي للوصول إلى أحسن النتائج ورفع حصيلته النهائية لتحقيق الأهداف الاقتصادية التي ترسمها السياسات الاقتصادية المتعاقبة على البلد وقد كانت هذه التجربة مقتصرة على مكلفي فروع بغداد إلا أنها توقفت سنة 1998.

يعد امتلاك سجل متين وكفوء لتسجيل المعلومات والبيانات عن المكلفين من أهم المطالب المعرفة إذا كان احدهم مسجل لدى الإدارة الضريبية أم لا، فضل عن أن أهم هذه السجلات تكون ركيزة أساسية في استكمال مراحل عملية التحصيل الضريبي، فإذا ما علمنا أن طبيعة نظام التحصيل الضريبي في العراق مقتبس عن النظام الضريبي في المملكة المتحدة الذي يعتمد على قيام الإدارة الضريبية بأعمال تقدير الدخل واحتساب الضريبة وتحصيلها على العكس من النظام الضريبي في الولايات المتحدة الذي يعتمد على نظام التقدير الذاتي للمكلف الذي يجعل الأخير مسؤول عن تقدير دخله واحتساب مبلغ الضريبة وتسديده بالبريد".

## تطور أسلوب التحصيل الجبائي من اليدوي إلى الإلكتروني :

نستطيع أن ندرك مدى أهمية توفير قاعدة للمعلومات والبيانات عن المكلفين بدفع الضريبة من خلال نظام على الحاسب الإلكتروني لشمول أكثر من مليون وربع المليون مكلف مسجلين في فروع الهيئة العامة للضرائب وفق نظام يدوي ولغاية عام (1998) ، حيث بدء في هذا العام واستكمال لما تم بدايته في عام (1992) نقل النظام اليدوي إلى النظام الإلكتروني الذي عانى من نواقص ومحددات كان للعاملين به من الموظفين حصة الأسد في هذه المحددات، فبدل من تسهيل انسيابية التحصيل الضريبي للمكلفين أصبح هذا النظام لما يعانيه من ثغرات عبء عليهم ومضعفا للحصيلة الضريبية.

لم يكن نظام تحصيل الضرائب أكثر حظاً من نظام تسجيل المكلفين وباقي الأنظمة من جهة تطويره ونقله على الحاسب الإلكتروني والعمل به إذ أن فعالية نظام التحصيل الضريبي

<sup>1</sup> العبودي، علي خلف نجم عبد الله الإطار المفاهيمي لضريبة القيمة المضافة، مخطط مقترح للتطبيق في العراق، رسالة دبلوم عالي (معادلة للماجستير)، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية - جامعة بغداد، 2006، ص 143.

## أثر رقمنة الجباية على التحصيل الجبائي

تقاس بفاعلية أضعف حلقة أو نظام فرعي فيه حيث المكلفين المتهربين سيتحولون إلى ذلك الجزء من النظام للتخلص من الضريبة.<sup>1</sup>

كما أن مستوى الهدر في الإيرادات الضريبية سيكون أكثر كلفة عندما تكون أسبابه ضمن نطاق نظام التحصيل الضريبي بالنظر لما تستغرقه الإدارة الضريبية من جهود مضمّنة في حصر المكلفين ومصادر مدخلاتهم وتقديرها ومن ثم تحويل الضريبة المتحققة إلى دين حكومي ملزم الأداء والتسديد". تقوم الهيئة العامة للضرائب حالياً بالعمل على إعادة تجربته العمل بالتقدير الذاتي وبالتنسيق مع نقابة المحاسبين والمدققين العراقيين وبمشاركة ديوان الرقابة المالية.

لذا يصح أن يقال على هذا الأساس أن نظام الجباية هو مقياس الطاقة الضريبية في الاقتصاد إذ أن كافة الأنظمة الفرعية ضمن نظام التحصيل الضريبي والتي تسبق الجباية تصبح كلف اقتصادية ضائعة في حالة عدم التسديد، لهذا فإن إجراءات جباية الضرائب يجب أن تتصف بالبساطة والوضوح والسرعة بحيث يتمكن دافعوا الضرائب من تسديد ما بذمتهم دون الحاجة إلى عدة مراجعات لدائرة الضريبة مما يؤدي إلى التسويق والمماطلة في التسديد والتهرب في نهاية الأمر.

## الفرع الثاني : نموذج التحصيل الجبائي الإلكتروني لدولة اليمن

لقد كان للأنظمة الإلكترونية في التحصيل الضريبي أثر واضح كما كان لها الأثر الأكبر في دفع عجلة تطوير العمل المحاسبي بشكل عام والعمل الضريبي بشكل خاص، ففي اليمن حيث بلغت إيرادات الضرائب ( 153 مليار ريال يمني أي زيادة ( 36 مليار ريال بين إيرادات 2004 وسنة 2005 وبنسبة 31 قد نوه رئيس مصلحة الضرائب عن أن هذه الزيادة كانت نتيجة الإستمرار في خطة الربط .. الآلي ومكننة العمل الضريبي لرفع مستوى الأداء كجزء من برنامج متكامل لتحديث وتطوير مبدأ الشفافية في التحصيل بالإضافة إلى تكثيف برامج التدريب لرفع قدرات الكوادر الإشرافية والتنفيذية لمواكبة متطلبات التطور المالي والإداري والإقتصادي خاصة أن مصلحة الضرائب ظلت تحقق زيادة سنوية في إيراداتها نسبتها 20% منذ بدء تطبيق برنامج الإصلاحات الإقتصادية عام 1995.<sup>2</sup>

وهذا يعني أن العمل الآلي كان له طفرات وليس طفرة واحدة في العمل الضريبي في ذلك البلد.

1 أمين، عبد الله محمود أمين، تقويم فاعلية نظام التحاسب الضريبي لضريبي الدخل في العراق، اطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية، 2000، ص 117  
2 العنكي، هيثم علي محمد، دراسة وتقويم نظام جباية ضريبة الدخل في الهيئة العامة للضرائب (العراق)، رسالة دبلوم عالي (معادلة للماجستير) المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية - جامعة بغداد، 2006، ص 65.

## أثر رقمنة الجباية على التحصيل الجبائي

## خلاصة الفصل:

إن مرحلة التحصيل الجبائي كما رأينا هي المرحلة الأهم من مراحل التأسيس للضريبة، كونها هي المرحلة التي تنتقل بالأرقام من الحالة الرقمية إلى حالة السيولة المالية تمويلا لميزانية الدولة والجماعات المحلية حتى تنهض هذه الأخيرة بما كلفت به من مهام عمومية. لكن واقع التحصيل الضريبي في الجزائر كما رأينا دائما يسجل نسبا ضعيفة، ومرد ذلك إلى جملة عوامل ساهمت فيها الإدارة الضريبية بالقسط الأكبر، ولا نعف من ذلك المكلف بالضريبة والمحيط من تحميلها بعضا من المسؤولية لشعور المكلف بالضريبة بجملة مظالم تمارس ضده من قبل الإدارة الضريبية ولانعدام الوعي الجبائي وروح المواطنة الضريبية.

**الفصل الثالث:**  
**دراسة تطبيقية**  
**حول دور الجبابة**  
**الرقمية في تحسين**  
**التحصيل الجبائي**

## تمهيد:

لقد ساهمت الرقمنة بشكل فعال في تسهيل المعاملات الالكترونية في شتى المجالات، وهذا ماسهلت على المواطنين وطالبي الخدمات من طلب الوثائق والتعاملات الخاصة بهم، ومن بينها رقمنة الإدارة الجبائية والتي تسعى جاهدا للتحصيل الجبائي في عملياتها بما يتماشى مع العصر الالكتروني الحديث، ومن هنا فنحن نسعى جاهدا لأخذ آراء موظفي مفتشيات الضرائب على مستوى دولتنا الجزائرية في مدى مساهمة رقمنة الإدارة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي.

وسنقوم في هذا الفصل من معالجة البيانات المتجمعة من طرفهم باستخدام الأسلوب التحليلي الاحصائي.

## دراسة تطبيقية حول دور الجباية الرقمية في تحسين التحصيل الجبائي

**المبحث الأول: تقديم المركز الجوّاري للضرائب بلدية ششار.**

يقوم المركز الجوّاري للضرائب بتسيير المكلفين بالضريبة غير التابعين لمديرية كبريات المؤسسات والمركز الجوّاري للضرائب إذا يعتبر المحاور الجبائي الوحيد لهم.

إنّ المركز الجوّاري للضرائب هو مركز ذو اختصاص وبنية موحدة يسمح للمكلفين بالضريبة التابعين له لإتمام الجباية

**المطلب الأول: تعريف المركز الجوّاري للضرائب وهيكله التنظيمي.**

نقدم في هذا المطلب نبذة عن المركز الجوّاري للضرائب بلدية ششار وهيكله التنظيمي.

**الفرع الأول: المقصود بالمركز الجوّاري للضرائب.**

يعتبر المركز الجوّاري للضرائب ششار، من المراكز المالية ومن الإصلاحات التي باشرتتها وزارة المالية لعصرنة قطاع الضرائب وذلك بإنشاء المركز الضريبي والمراكز الجوارية والهدف من إنشاء هذه المراكز هو تقديم الخدمة للمواطن والمكلفين بالضرائب والرسوم في أحسن الظروف وهي متعلقة بتحصيل مختلف الضرائب والرسوم.<sup>1</sup>

\_ الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

\_ الضرائب غير المباشرة والرسم على القيمة المضافة

\_ رسوم شبه جبائية.

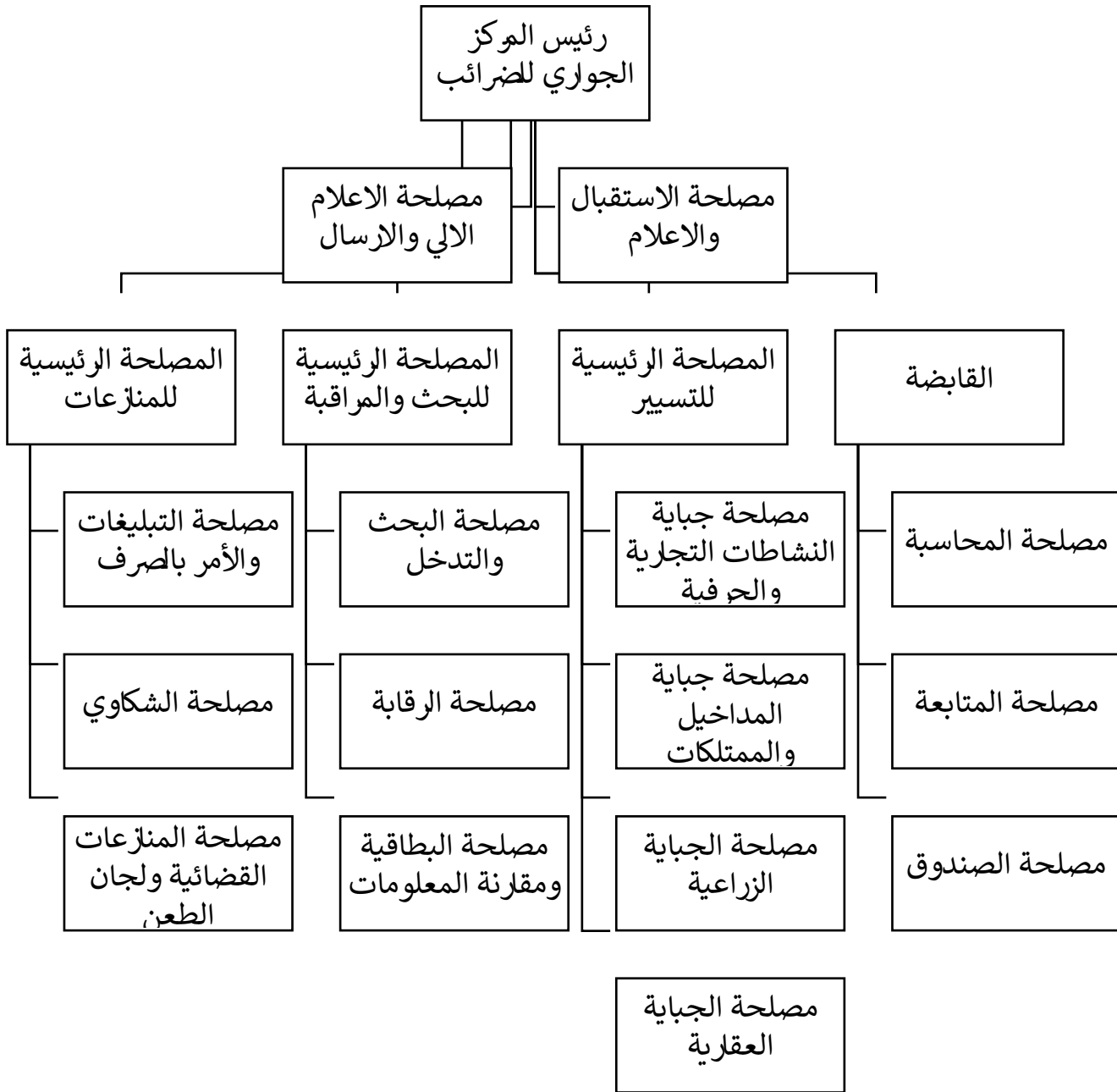
وتم فتح المركز الجوّاري للضرائب ششار يوم 2017/09/27

<sup>1</sup> المركز الجوّاري للضرائب ششار.

دراسة تطبيقية حول دور الجباية الرقمية في تحسين التحصيل الجبائي

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للمركز الجوارى للضرائب ششار

الشكل 3-1: الهيكل التنظيمي للمركز الجوارى للضرائب ششار.



المصدر: المركز الجوارى للضرائب ششار

شرح الهيكل التنظيمي للمركز الجوارى.

1- مصلحة الاستقبال والإعلام : تكون تحت سلطة رئيس المركز الجوارى للضرائب وتكلف بما يلي:

- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم.

## دراسة تطبيقية حول دور الجباية الرقمية في تحسين التحصيل الجبائي

- نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص المركز الجوازي للضرائب.

### 2- مصلحة الاعلام الالي والارسال:

- استغلال التطبيقات المعلوماتية، وتأمينها، وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها.
- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى، وكذا التكفل بصيانة التجهيزات.
- الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة، وأمن المقرات.

### 3- المصلحة الرئيسية للتسيير:

التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين للمركز الجوازي للضرائب في مجال الوعاء والمراقبة الجبائية ومتابعة الامتيازات الجبائية والدراسة الأولية للاحتياجات، وكذا المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات، وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها بصفته وكيلا مفوضا للمدير الولائي للضرائب.

اقتراح وتسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات أو المراجعة المحاسبية وإعداد تقارير دورية تعمل على:

- المصلحة جباية النشاط التجاري والحرفي.
- المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية.
- المصلحة بجباية الزراعية.
- المصلحة بجباية المداخل والممتلكات.
- المصلحة بجباية العقارية.

### 4- المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث:

وتكلف بإنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها بالإضافة إلى اقتراح عمليات مراقبة وإنجازها بعنوان المراجعات في عين المكان والمراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين للمركز الجوازي للضرائب مع إعداد جداول إحصائية وجداول تقييمية دورية وتعمل على تسيير ما يلي:

- مصلحة البطاقات والمقارنة المعلومات.
- مصلحة البحث والتدخلات.
- مصلحة المراقبة.

**5- المصلحة الرئيسية للمنازعات**

وتكلف المصلحة بدراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه للمركز الجوّاري للضرائب ناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررّها المركز، وكذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة، بالإضافة إلى متابعة القضايا الزراعية المقدمة إلى الهيئات القضائية وتعمل على تسيير المصالح التالية:

- مصلحة الاحتجاجات والشكاوى: دراسة الطعون المسبقة، والتي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض الضرائب.
- مصلحة المنازعات القضائية ولجان الطعن: المتابعة للطعون والشكاوى المقدّمة للهيئات القضائية.
- مصلحة التبليغات والأمر بالصرف: تبليغ القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة.

**6- مصلحة القباضة:**

التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم، أو الجداول العامة والفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل. تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع، والتنظيمات السارية المفعول، والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة تعمل على تسيير المصالح التالية:

- مصلحة الصندوق.
- مصلحة المحاسبة.
- مصلحة المتابعات.

**المطلب الثاني: مهام والهدف من إنشاء المركز الجوّاري للضرائب.**

ينشط المركز الجوّاري للضرائب في مجالا متعددة، كما أن هناك أهدافا من إنشائها.

**الفرع الأول: مهام المركز الجوّاري للضرائب.**

مهام المركز الجوّاري للضرائب:

**1- في مجال الوعاء:**

- إحصاء الممتلكات والنشاطات وتسيير الوعاء من خلال إعداد فرض الضرائب وكذا بالمراقبة الشكلية للتصريحات.
- المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها بصفته وكيلا مفوضا للمدير الولائي للضرائب.

## دراسة تطبيقية حول دور الجباية الرقمية في تحسين التحصيل الجبائي

- إعداد اقتراحات برامج المكلفين بالضريبة في مختلف المراقبات.

**2- في مجال التحصيل:**

- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان المدفوعات التلقائية التي تمت أو بعنوان جداول عامة أو فردية أصدرت في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل.
- تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم السارية المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة.
- مسك المحاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجال المحاسبة.

**3- في مجال المراقبة والبحث:**

- مسك فهارس المصادر المحلية للمعلومات وبطاقات المكلفين بالضريبة المقيمين في محيط المركز الجوّاري للضرائب والممتلكات العقارية المتواجدة فيه.
- متابعة تنفيذ برامج المراقبة على أساس سندات التصريحات والبحث عن المادة الخاضعة للضريبة وتقديم نشاطات المصالح المعنية.

**4- في مجال المنازعات:**

- دراسة كل الطعون النزاعية أو الإعفائية الموجّهة للمركز الجوّاري للضرائب.
- التكفل بإجراء التبليغ والأمر بالصرف لقرارات الإلغاء أو التخفيض المقرر. متابعة القضايا النزاعية المقدّمة أمام الهيئات القضائية.

**5- في مجال الاستقبال والإعلام**

- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم.
- نشر المعلومات حول الحقوق والواجبات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين للمركز الجوّاري للضريبة.

**6- في مجال الإعلام الآلي والوسائل**

- استغلال المعلومات التطبيقية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول والموافق عليها.
- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى والتكفل بالصيانة والتجهيز.
- الإشراف على المهام المرتبطة بالنظافة وأمن المحلات.

## دراسة تطبيقية حول دور الجباية الرقمية في تحسين التحصيل الجبائي

## الفرع الثاني: الهدف من إنشاء المركز الجوارى للضرائب:

ونلخص غرض إنشاء مراكز الضرائب كالتالي:<sup>2</sup>

- توحيد وتجميع التعامل الضريبي لنفس المكلف من خلال المسير الواحد، الملف الواحد لمختلف عمليات تحديد الوعاء،
- التحصيل، النزاع والرقابة الجبائية.
- تخفيض عدد المصالح القاعدية.
- تنسيق الاجراءات.
- تحديث العمليات والاجراءات عن طريق استخدام شبكة الانترنت والانترانت.
- العمل على تحسين استقبال المكلفين بالضريبة عن طريق انشاء مصلحة إعلام واستقبال المكلفين.

## المبحث الثاني : الأدوات الإحصائية للدراسة التطبيقية.

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محورا رئيسيا يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، فمن خلالها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي والتوصل إلى النتائج، التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بالموضوع.

## المطلب الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة التطبيقية

اخترنا في هذه الدراسة استعمال الطريقة الاستقصائية في جمع عينات الدراسة، أي دراسة جزء فقط من المجتمع ثم محاولة تعميم النتائج، فالهدف الأساسي لهذه الدراسة هو كيفية تحقيق زيادة في التحصيل الجبائي من خلال رقمنة الإدارة الجبائية.

## الفرع الأول: اختيار وحدات الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من موظفي المركز الجوارى للضرائب بششار ولاية خنشلة، وقد تم ارسال الاستمارات وتسليمها بشكل مباشر، وفيما يلي حدود الدراسة:

**الحدود الزمنية:** تم الشروع في هذه الدراسة في شهر ماي 2024؛

**الحدود المكانية:** المركز الجوارى للضرائب بششار ولاية خنشلة؛

**الحدود البشرية:** اعتمدنا على آراء مزاولي المهنة.

<sup>2</sup> محمد العلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، رسالة دكتوراه جامعة بسكرة، الجزائر، 2015 ص 146.

## دراسة تطبيقية حول دور الجباية الرقمية في تحسين التحصيل الجبائي

**الفرع الثاني: متغيرات الدراسة:** تم تحديد متغيرات الدراسة من خلال التطرق الى الجانب النظري والدراسات السابقة، وتحليل فرضيات الدراسة التي تم طرحها في المقدمة، من خلال المتغيرات التالية:

**المتغير الثابت:** التحصيل الجبائي؛

**المتغير المستقل:** رقمنة الإدارة الجبائية.

**المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات**

اعتمدنا في هذه الدراسة على أداة الاستبيان في جمع البيانات من وحدات الدراسة، حيث تم إعداد استبيان تتماشى تقسيماته وأهداف الدراسة.

**الفرع الأول: مرحلة إعداد الاستبيان**

صمم الاستبيان لغرض جمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة وتوجيهه مجتمع الدراسة المختار، وذلك لتحديد آرائهم حول موضوع الدراسة.

تم إعداد الاستبيان بناء على ما تم تناوله في الجانب النظري للدراسة وكذا استفدنا من أعمال الباحثين في الدراسات السابقة، لتصاغ أسئلة الاستبيان انطلاقاً من إشكالية الدراسة وفرضياتها كما يلي:

- صياغة عبارات الأسئلة بسيطة بعيدة عن التعقيد؛
- توافق ترتيب الأسئلة مع ما تم تناوله في الفصل الأول وكذا بالمراعاة للتسلسل الفكري والعملي والزمني لعملية رقمنة الإدارة الجبائية وما يناسب فرضيات الدراسة.
- بعد المحاولة الشخصية للباحثين تم عرضه على الأستاذ المشرف وتصحيحه ثم إعادة المحاولة.
- في المرحلة الأخيرة تم الأخذ بعين الاعتبار بجميع النصائح والإرشادات والمقترحات من الطرف الأستاذ المشرف، بحيث تم تعديل محاور وأسئلة الاستبيان وكذلك تنقيحه لينتهي في صورته النهائية .

**الفرع الثاني: وصف استمارة الاستبيان**

بعد عملية التحكيم قمنا بتوزيع استمارة الاستبيان حيث احتوى على مقدمة عامة حول الموضوع لشرح أهداف الاستبيان، كما تضمن ثلاث أجزاء من الأسئلة:

**المحور الأول:** ويتضمن الأسئلة العامة التالية للمستوى الدراسي، الخبرة المهنية.

**المحور الثاني:** والمتعلق بالأسئلة الخاصة بقياس مستوى تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية.

**المحور الثالث:** وجاءت فيه الأسئلة الخاصة بفعالية التحصيل الضريبي.

دراسة تطبيقية حول دور الجباية الرقمية في تحسين التحصيل الجبائي

الفرع الثالث: مجتمع وعينة الدراسة

أولاً : مجتمع الدراسة

المجتمع هو مجموعة العناصر أو الأفراد التي ينصب عليهم الاهتمام في دراسة معينة وبمعنى آخر هو جميع العناصر التي تتعلق بها مشكلة البحث، أما في هذه الدراسة فقد كان مجتمع الدراسة هو موظفي المركز الجوارى للضرائب ششار.

ثانياً: عينة الدراسة

تم تحديد حجم العينة بطريقة عشوائية، وقد بلغ حجم العينة 30 استمارة مرسله لموظفي المركز الجوارى للضرائب ششار، وقد تم استرداد 30 استمارة منها وهي كاملة الإجابة غير ملغية.

وقد اعتمدنا في تحليل البيانات على برنامج الإكسل Excel بغية إنشاء قاعدة بيانات وجدول يمكن الاعتماد من خلالها على تحليل النتائج. ولإعداد دليل الموافقة لتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الاستبيان، فانه تم الاعتماد على الأدوات الإحصائية التالية:

المدى المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، حيث:

المدى: لتحديد مجالات مقياس "ليكرت الخماسي" المستخدم في استبيان الدراسة، ويحسب:

$$\text{المدى} = \text{أعلى دراجة في المقياس} - \text{أدنى درجة في المقياس} = 5 - 1 = 4$$

وللحصول على طول الفئة للتنقل بين المجالات الموافقة نقوم بقسمة المدى على عدد درجات الموافقة وذلك على النحو التالي :

$$\text{طول الفئة} = \text{المدى} / \text{عدد درجات المقياس} = 4 / 5 = 0.8$$

وبإضافة هذه القيمة في كل مرة للحد الأدنى لدرجة الموافقة نحصل على الحد الأعلى لكل مجال انطلاقاً من العدد 1.

وتفيد هذه العملية في التعرف على موقف مشترك لإجمالي أفراد العينة على كل عبارة وعلى كل محور حيث نحصل على المجالات كما يلي :

الجدول 3-1: مجال المتوسط الحسابي لمقياس ليكرت الخماسي.

تقييم درجة الموافقة	درجة الموافقة	مجال المتوسط الحسابي
درجة منخفضة جدا	1 (معارض بشدة)	من 01 الى 1.80
درجة منخفضة	2 (معارض)	من 1.80 الى 2.60
درجة متوسطة	3 (محايد)	من 2.60 الى 3.40
درجة عالية	4 (موافق)	من 3.40 الى 4.20
درجة عالية جدا	5 (موافق بشدة)	من 4.20 الى 5

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مجال المتوسط الحسابي لمقياس ليكرت الخماسي

دراسة تطبيقية حول دور الجباية الرقمية في تحسين التحصيل الجبائي

الجدول 2-3 : عدد الاستثمارات الموزعة (المعتمدة والملغاة)

النسبة %	العدد	البيان
100	30	عدد الاستثمارات الموزعة
0	0	عدد الاستثمارات الملغاة
100	30	عدد الاستثمارات المعتمدة

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على توزيع استثمارات الاستبيان

تمثل الاستثمارات المحصل عليها نسبة 100% من مجموع الاستثمارات الموزعة، تحمل بيانات واجبة المعالجة من أجل اتخاذ قرار أو كسب معرفة والإجابة عن التساؤل المطروح على مقياس ليكرت الخماسي، بحيث يقابل كل عبارة قائمة تحمل الاختيارات التالية (موافق جداً، موافق، متحفظ، رافض رافض) جداً وتمثل رقمياً (1،2،3،4،5) على التوالي، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 3-3 : مقياس ليكرت الخماسي

بدائل القياس	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
الترميز	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale)

المطلب الثالث: تحليل خصائص عينة الدراسة

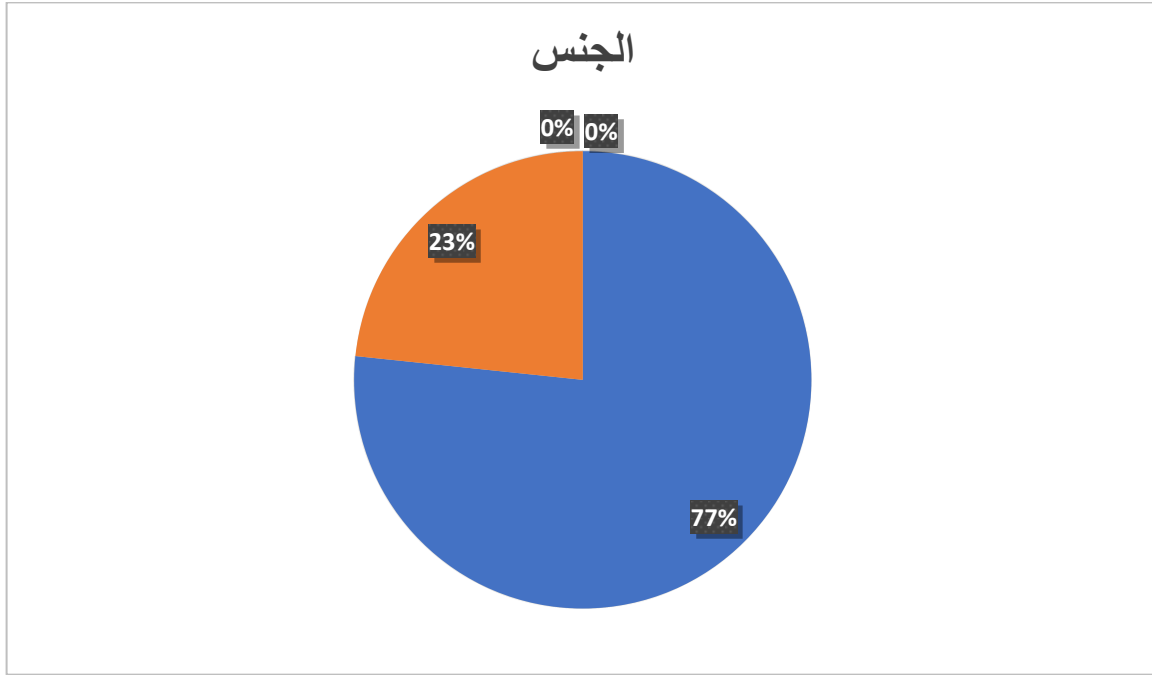
في هذا المطلب نقوم بتحليل خصائص عينة الدراسة حسب الجنس، السن، المستوى الدراسي والخبرة المهنية.

الجدول 3-4: توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

النسب المئوية %	التكرار	الجنس
76.67	23	ذكر
23.33	7	أنثى
100	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على نتائج الاستبيان

الشكل 3-2: توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس



المصدر: من إعداد الطالب

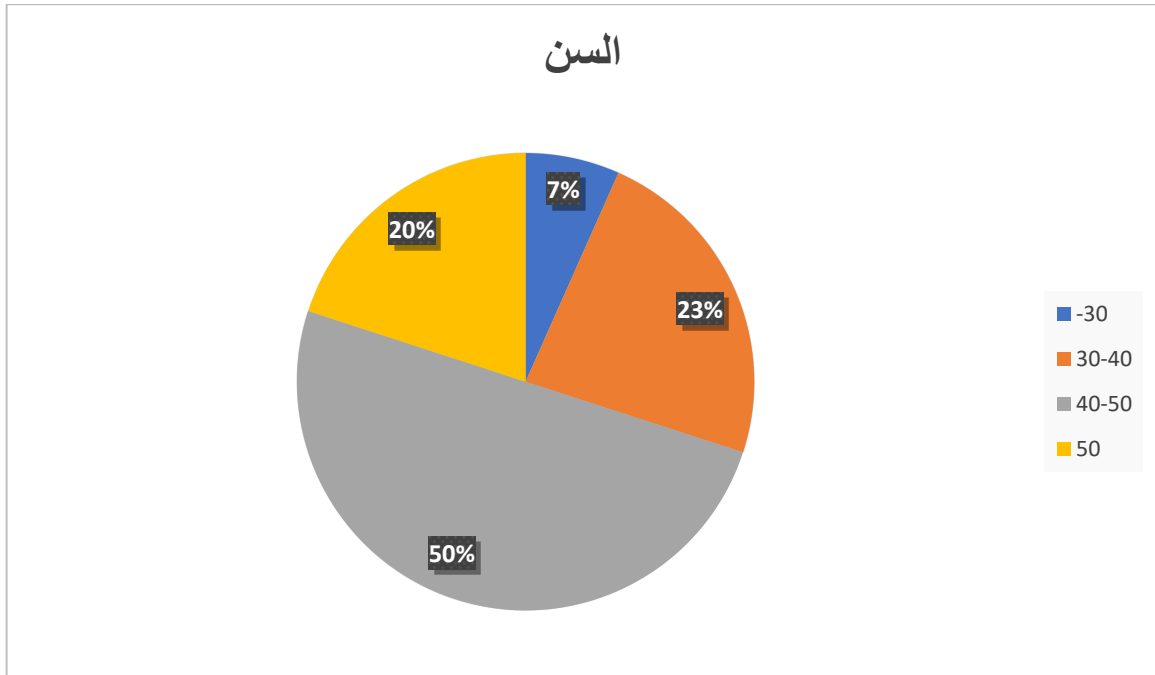
من خلال الجدول أعلاه، وبالنظر الى الشكل نلاحظ أن أفراد العينة يتوزعون حسب متغير الجنس بعدد 23 فرد ذكور بنسبة تبلغ 77 بالمئة أكبر من الاناث، و التي تبلغ 23 بالمئة بعدد مقدر ب 7 اناث.

الجدول 3-5: توزيع العينة حسب السن.

السن	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 30	2	6.67
من 30 الى 40	7	23.33
من 40 الى 50	15	50
أكبر من 50	6	20
المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالب

## الشكل 3-3: توزيع العينة حسب السن.



## المصدر: من إعداد الطالب

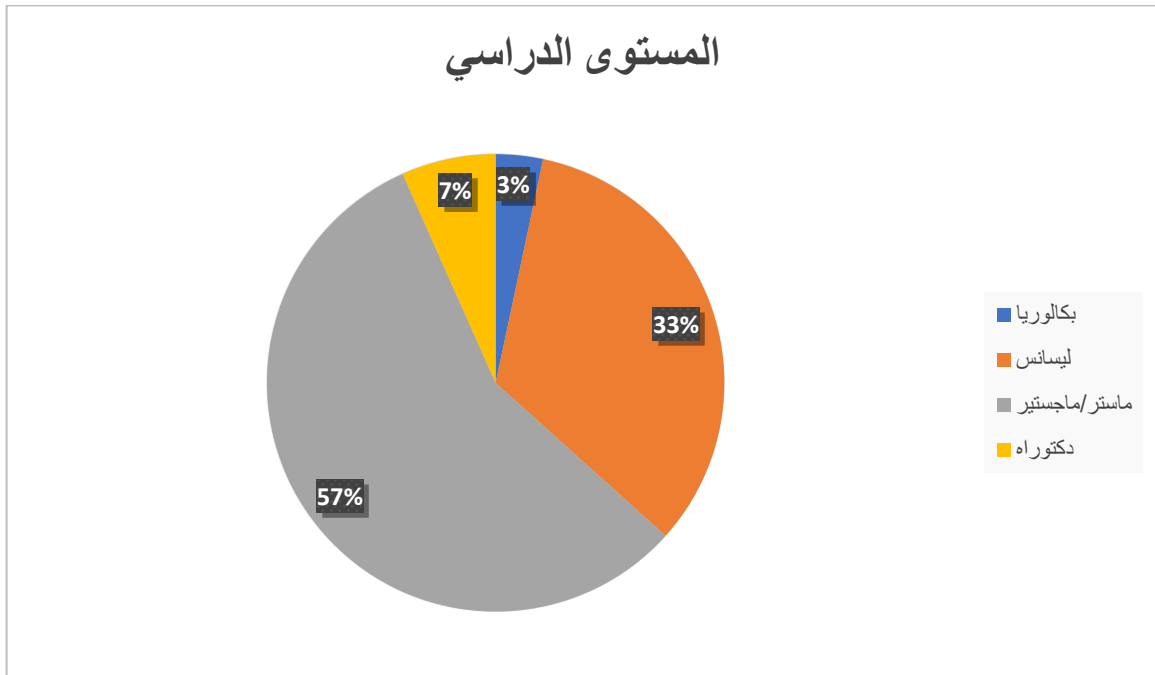
نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن أفراد العينة ينقسمون الى نصفين، النصف الأول بعمر يتراوح من 40 الى 50 سنة بنسبة نصفية 50 بالمئة وهي أعلى فئة مشاركة، يليها الفئة العمرية من 30 الى 40 بالمئة بنسبة 23 بالمئة معدل 7 أفراد، نسبة 20 بالمئة تمثل الافراد المشاركون ذوو العمر أكبر من 50، والفئة القليلة الباقية تمثل اقل من 30 سنة بمعدل فردين ونسبة لا تتجاوز 7 بالمئة.

## الجدول 3-6: توزيع العينة حسب المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريا	1	3.33
ليسانس	10	33.33
ماستر / ماجستير	17	56.67
دكتوراه	2	6.67
المجموع	30	100

## المصدر: من إعداد الطالب

الشكل 3-4: توزيع العينة حسب المستوى الدراسي



المصدر: من إعداد الطالب.

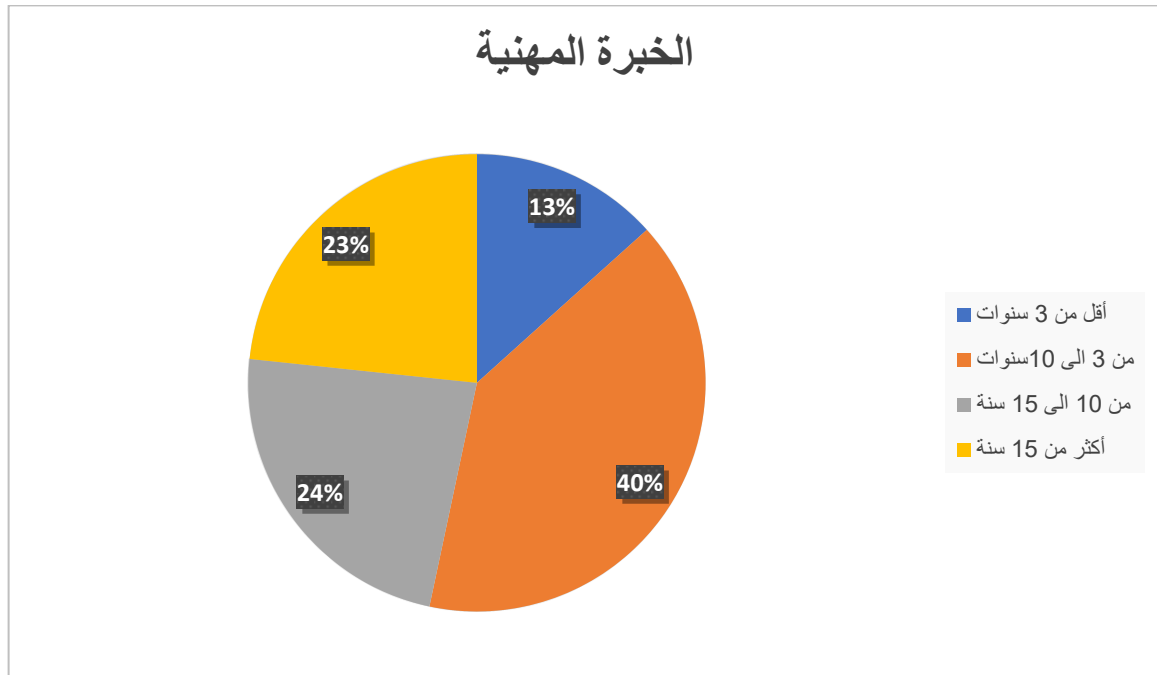
نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه بأن متغير المستوى الدراسي يختلف من خلال ان الافراد المتحصلين على البكالوريا فرد واحد فقط بنسبة 3 بالمئة، بينما الدكتوراه نسبتها 7 بالمئة بمعدل فردين، تتمثل نسبة 57 بالمئة في الافراد المتحصلين على الماستر او الماجستير وهي أعلى فئة بعدد يقدر ب17 فرد، أما النسبة الأخيرة 33 بالمئة فهي للموظفين المتحصلين على ليسانس بمعدل 10 أفراد.

الجدول 3-7: توزيع العينة حسب الخبرة المهنية.

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 3 سنوات	4	13.33
من 03 الى 10 سنوات	12	40
من 10 الى 15 سنة	7	23.33
أكثر من 15 سنة	7	23.33
المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالب.

الشكل 3-5: توزيع العينة حسب الخبرة المهنية.



المصدر: من إعداد الطالب.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه ان أفراد العينة يتوزعون حسب الخبرة الى تكرر أقل من 3 سنوات خبرة لـ 4 أفراد بنسبة 13 بالمئة كأقل نسبة، وخبرة من 3 الى 10 سنوات خبرة مهنية بنسبة 40 بالمئة كأكبر نسبة مشاركة في الاستبيان بمعدل 12 فرد، بينما تتوزع النسبة الباقية على خبرة مهنية بـ 23 بالمئة للفئتين المتبقيتين من 10 سنوات الى اكثر من 15 سنة بمعدل 7 افراد لكل فئة مشاركة في هذا الاستبيان.

**المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج اختبار فرضيات الدراسة.**

تم التوصل في هذا الاستبيان الى نتائج توزيع استمارات الاستبيان، بدراسة كل من المتوسط الحسابي الخاص بالدراسة وكذا الانحراف المعياري، وتحليل كل نتيجة على حدى لمعرفة مدى التوافق او التعارض بين شرائح العينة المدروسة.

**المطلب الأول: عرض وتحليل اتجاهات إجابات المحور الأول الخاص بـ (رقمنة الإدارة الجبائية).**

نستعرض في هذا المطلب عرض وتحليل اتجاهات إجابات المحور الأول.

دراسة تطبيقية حول دور الجباية الرقمية في تحسين التحصيل الجبائي

الفرع الأول: عرض فقرات الأسئلة المتعلقة بالمحور الأول (رقمنة الإدارة الجبائية).

الجدول 3-8: الفقرات المتعلقة بالمحور الأول (رقمنة الإدارة الجبائية).

رقم السؤال	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
1	تسعى الإدارة الجبائية لتطبيق الرقمنة بدلا عن الجباية التقليدية	4,33	0,75	موافق بشدة
2	تمتلك الإدارة الجبائية بنية تحتية إلكترونية لتطبيق الرقمنة الجبائية	3,83	0,94	موافق
3	تهدف رقمنة الإدارة الجبائية لتحقيق السرعة المطلوبة لانجاز أعمالها	4,16	0,91	موافق
4	تساهم الرقمنة في زيادة كفاءة الموظفين لأداء وظائفهم	2,7	1,2	محايد
5	تساهم رقمنة الجباية في التوثيق والأرشفة الإلكترونية وسهولة الوصول الى الوثائق	4,26	0,78	موافق بشدة
6	تساهم رقمنة الإدارة الجبائية في تحسين الشفافية ومكافحة الفساد.	3,36	1,06	موافق
7	استخدام نظام جبايتك ساهم في تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين.	2,56	1,22	معارض
8	تقوم الإدارة الجبائية بتوفير ميزانية لتطوير رقمنة ادارتها.	2,3	1,17	معارض

الفرع الثاني: تحليل نتائج استبيان المحور الأول:

1-السؤال الأول ( تسعى الإدارة الجبائية لتطبيق الرقمنة بدلا عن الجباية التقليدية) حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 4.33 وانحراف معياري 0.75 مما يدل على اتجاه آراء أفراد العينة حول هذه العبارة بالموافقة وبشدة؛

التفسير: الإدارة الجبائية تسعى جاهدا لتطبيق الرقمنة عوضا عن الجباية التقليدية.

2-السؤال الثاني ( تمتلك الإدارة الجبائية بنية تحتية إلكترونية لتطبيق الرقمنة الجبائية) حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 3.83 وانحراف معياري 0.94 مما يدل على اتجاه آراء أفراد العينة حول هذه العبارة بالموافقة؛

التفسير: نعم، تمتلك الإدارة الجبائية بنية تحتية إلكترونية لتطبيق الرقمنة الجبائية.

## دراسة تطبيقية حول دور الجباية الرقمية في تحسين التحصيل الجبائي

3-السؤال الثالث (تهدف رقمنة الإدارة الجبائية لتحقيق السرعة المطلوبة لانجاز أعمالها)، حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 4.16 وانحراف معياري 0.91 مما يدل على اتجاه آراء أفراد العينة حول هذه العبارة بالموافقة

**التفسير:** نعم، تهدف رقمنة الإدارة الجبائية لتحقيق السرعة المطلوبة لانجاز أعمالها.

4-السؤال الرابع (تساهم الرقمنة في زيادة كفاءة الموظفين لأداء وظائفهم)، حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 2.7 وانحراف معياري 1.2 مما يدل على اتجاه آراء أفراد العينة حول هذه العبارة بالحياد.

**التفسير:** رقمنة الجباية لايعني بالضرورة زيادة كفاءة الموظفين للقيام بوظائفهم.

5- السؤال الخامس ( تساهم رقمنة الجباية في التوثيق والأرشفة الالكترونية وسهولة الوصول الى الوثائق) حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 4.26 وانحراف معياري 0.78 مما يدل على اتجاه آراء أفراد العينة حول هذه العبارة بالموافقة وبشدة.

**التفسير:** رقمنة الجباية هي من السبل الواضحة للتوثيق والارشفة الالكترونية، كما تسهل الوصول الى الوثائق المرجوة للطرفين.

6- السؤال السادس (تساهم رقمنة الإدارة الجبائية في تحسين الشفافية ومكافحة الفساد)، حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 3.23 وانحراف معياري 1.30 مما يدل على اتجاه آراء أفراد العينة حول هذه العبارة بالموافقة.

**التفسير:** رقمنة الإدارة لها دور في تحسين الشفافية ومكافحة الفساد في القطاع الجبائي.

7-السؤال السابع (استخدام نظام جبايتك ساهم في تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين)، حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 2.56 وانحراف معياري 1.21 مما يدل على اتجاه آراء أفراد العينة حول هذه العبارة بالمعارضة.

**التفسير:** لم يفي نظام الجباية بالخدمات المأمولة منه في تحسينها المقدمة للمكلفين بالجبائية.

8- السؤال الثامن (تقوم الإدارة الجبائية بتوفير ميزانية لتطوير رقمنة ادارتها)، حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 2.3 وانحراف معياري 1.17 مما يدل على اتجاه آراء أفراد العينة حول هذه العبارة بالمعارضة.

**التفسير:** الإدارة الجبائية لاتقوم بتوفير ميزانية خاصة لتطوير رقمنة ادارتها.

الفرع الثالث: تحليل عام للمحور الأول:

من خلال نتائج الاستبيان في المحور الأول الخاص برقمنة الإدارة الجبائية فنلاحظ تباين واضح في الإجابات حسب نوع الأسئلة المطروحة، ومن خلال المتوسط الحسابي نلاحظ أن الإدارة الجبائية تسعى الى امتلاك بنية تحتية إلكترونية لتطبيق الرقمنة الجبائية وكذا تهدف الى تحقيق السرعة المطلوبة لانجاز أعمالها وأنها تساهم في التوثيق والأرشفة الإلكترونية وسهولة الوصول الى الوثائق، بينما لا تركز الإدارات الجبائية بالشكل الكافي في محاولة تطوير الرقمنة بما يتماشى مع العصر الإلكتروني الحديث.

المطلب الثاني: عرض وتحليل اتجاهات إجابات المحور الثاني الخاص بـ (التحصيل الجبائي).

نستعرض في هذا المطلب عرض وتحليل اتجاهات إجابات المحور الثاني.

الفرع الأول: عرض فقرات الأسئلة المتعلقة بالمحور الثاني (التحصيل الجبائي).

الجدول 3-9: الفقرات المتعلقة بالمحور الثاني (التحصيل الجبائي)

رقم السؤال	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
1	ساهمت الرقمنة في تحسين علاقتها بالمكلفين بالضريبة؛	3,23	0,93	محايد
2	العمل بالرقمنة الجبائية ساهمت بشكل كبير في الحد من التهرب الضريبي؛	3,7	1,05	موافق
3	ساهمت الرقمنة في زيادة التحصيل الضريبي	4,26	0,78	موافق بشدة
4	المكلف بالضريبة يصرح بكافة مداخله بكل شفافية	3,36	1,06	موافق
5	الحد من الفساد والتعدي على حقوق المجتمع الذي يعد سبب من أسباب التهرب الضريبي	4,3	0,83	موافق بشدة
6	تفعيل خدمات الارسال والدفع الإلكتروني ساهم بشكل فعال في زيادة التحصيل الضريبي	4,13	0,93	موافق
7	اعتقاد المكلفين بالضريبة بان الضريبة لاتساعد في تغطية احتياجات الدولة ساهم في تقليل التحصيل الضريبي	3,1	1,21	محايد
8	قيام المديرية المختلفة للضرائب في نشر الوعي لمدى مساهمة التحصيل الضريبي لتقوية الاقتصاد الوطني.	4,03	1,21	موافق

المصدر: من إعداد الطالب

## دراسة تطبيقية حول دور الجباية الرقمية في تحسين التحصيل الجبائي

## الفرع الثاني: تحليل نتائج استبيان المحور الثاني:

1-السؤال الأول ( ساهمت الرقمنة في تحسين علاقتها بالمكلفين بالضريبة) حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 3.23 وانحراف معياري 0.93 مما يدل على اتجاه آراء أفراد العينة حول هذه العبارة بالحياد.

**التفسير:** الرقمنة لم تساهم في تحسين علاقتها بالمكلفين بالضريبة بالشكل المطلوب.

2-السؤال الثاني ( العمل بالرقمنة الجبائية ساهمت بشكل كبير في الحد من التهرب الضريبي) حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 3.7 وانحراف معياري 1.05 مما يدل على اتجاه آراء أفراد العينة حول هذه العبارة بالموافقة

**التفسير:** نعم، العمل بالرقمنة ساهم بشكل كبير في الحد من التهرب الضريبي.

3-السؤال الثالث (ساهمت الرقمنة في زيادة التحصيل الضريبي)، حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 4.26 وانحراف معياري 0.78 مما يدل على اتجاه آراء أفراد العينة حول هذه العبارة بالموافقة وبشدة.

**التفسير:** نعم، الرقمنة ساهمت في زيادة التحصيل الجبائي بشكل كبير وفعال.

4-السؤال الرابع (المكلف بالضريبة يصرح بكافة مداخله بكل شفافية)، حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 3.36 وانحراف معياري 1.06 مما يدل على اتجاه آراء أفراد العينة حول هذه العبارة بالموافقة.

**التفسير:** نعم، المكلف بالضريبة يصرح بمداخله بكل شفافية.

5- السؤال الخامس ( الحد من الفساد والتعدي على حقوق المجتمع الذي يعد سبب من أسباب التهرب الضريبي) حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 4.3 وانحراف معياري 0.83 مما يدل على اتجاه آراء أفراد العينة حول هذه العبارة بالموافقة وبشدة.

**التفسير:** رقمنة الجباية تحد من الفساد والتعدي على حقوق المجتمع الذي يعتبر سبب من أسباب التهرب الضريبي.

6- السؤال السادس (تفعيل خدمات الارسال والدفع الالكتروني ساهم بشكل فعال في زيادة التحصيل الضريبي)، حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 4.13 وانحراف معياري 0.93 مما يدل على اتجاه آراء أفراد العينة حول هذه العبارة بالموافقة.

**التفسير:** تفعيل خدمات الارسال والدفع الالكتروني في رقمنة الجباية ساهم بشكل فعال في زيادة التحصيل الضريبي.

7-السؤال السابع (اعتقاد المكلفين بالضريبة بان الضريبة لاتساعد في تغطية احتياجات الدولة ساهم في تقليل التحصيل الضريبي)، حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 3.1 وانحراف معياري 1.21 مما يدل على اتجاه آراء أفراد العينة حول هذه العبارة بالحياد

## دراسة تطبيقية حول دور الجباية الرقمية في تحسين التحصيل الجبائي

**التفسير:** اعتقاد المكلفين بالضريبة بأن الضريبة لاتساعد في تغطية احتياجات الدولة لم يكن سببا كافيا كي يكون من أسس المساهمة في التحصيل الضريبي.

8- السؤال الثامن (قيام المديریات المختلفة للضرائب في نشر الوعي لمدى مساهمة التحصيل الضريبي لتقوية الاقتصاد الوطني)، حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 4.03 وانحراف معياري 1.21 مما يدل على اتجاه آراء أفراد العينة حول هذه العبارة بالموافقة.

**التفسير:** المديریات المختلفة للضرائب تقوم بنشر الوعي لدى المكلفون بالضريبة لمدى مساهمة التحصيل الضريبي في تنمية الاقتصاد الوطني

**الفرع الثالث: تحليل عام للمحور الثاني:**

من خلال نتائج الاستبيان في المحور الثاني الخاص بالتحصيل الضريبي بعد رقمنة الإدارة الجبائية بأن المديریات المختلفة للضرائب تساهم بنشر الوعي لدى المكلفين بالضرائب لمدى مساهمة التحصيل الجبائي في تنمية الاقتصاد الوطني، وأن رقمنة الإدارة الجبائية ساهم بشكل فعال في الحد من الفساد الجبائي وفساد المجتمع، وكذا الشفافية في التصريح بالمداخيل مع سهولة التحصيل الضريبي.

## خلاصة الفصل:

اعتمادا على نتائج الدراسة المستخلصة من آراء الموظفين على مستوى المركز الجوارى للضرائب، فإن قطاع الضرائب يولي أهمية كبيرة للرقمنة كونها دعامة أساسية لترقية القطاع والنهوض به حيث تلعب دورا أساسيا في زيادة الحصيلة الجبائية من خلال التصدي لكل أشكال الغش والتهرب الضريبي، عن طريق استخدام الأنظمة الإلكترونية في العمل الضريبي.

وحسب آراء العينة، ساهمت رقمنة الإدارة الجبائية في نقلها من طابع تقليدي إلى إدارة فائقة السرعة، حيث تمكنها من تسهيل الحصول على الخدمات وتسوية الوضعيات، وتضمن سرية المعلومات الشخصية للمتعامل الضريبي، وتحقق السرعة المطلوبة لإنجاز الأعمال، وهذا بتوفر عنصر بشري مؤهل وذو كفاءة.

وعموما هناك إجماع من طرف أفراد العينة على أن تطبيق الرقمنة له انعكاس كبير على تحسين الإيرادات الجبائية، رغم محدودية تطبيقها في المؤسسات الضريبية.

الخطاتمة

من خلال دراستنا لموضوع تأثير رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي يمكن القول بأن الرقمنة كأسلوب حديث، يهدف إلى تطوير وترقية الإدارة، أصبح ضرورة ملحة من أجل تسهيل وتبسيط مختلف عمليات قطاع الضرائب، بالنسبة للعامل من جهة والمكلف من جهة أخرى، وبشكل عام النهوض بهذا القطاع الحساس وترقية إيراداته التي تلعب دورا هاما في تزويد الخزينة العمومية بالموارد الضرورية وهذا تماشيا مع متطلبات العصرية والتحولات المالية والاقتصادية التي يشهدها العالم في الآونة الأخيرة.

وقد أبرزت هذه الدراسة الدور الذي يلعبه تبني الرقمنة في الإدارة الجبائية لتطوير وتحسين الحصيلة الضريبية، وهذا من خلال التطرق للجوانب النظرية والمفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في رقمنة الإدارة الجبائية كمشروع وأسلوب حديث، والتحصيل الضريبي كهدف أساسي لماء وتناولنا في الجزء التطبيقي دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب لولاية تبسة والتطرق إلى آليات التحصيل الضريبي على مستوى المديرية، واعتمدنا كذلك في هذه الدراسة على استمارة استبيان لدراسة واقع التحصيل الضريبي في ظل تبني الرقمنة على مستوى الإدارة الجبائية.

## 1- اختبار صحة الفرضيات:

انطلاقا من الدراسة النظرية للموضوع توصلنا أثناء اختبار الفرضيات إلى النقاط التالية:

- ❖ الفرضية الأولى: تنص على " تحاول الإدارة الضريبية استخدام الرقمنة في كل تعاملاتها، لكن هناك عوائق تحول دون ذلك " تم قبولها باعتبار أن الإدارة الجبائية تستخدم التدابير الالكترونية بشكل محدود؛
- ❖ الفرضية الثانية: " الرقمنة حل نهائي للحد من التهرب الضريبي " تم قبولها، حيث أن الرقمنة تساعد على محاربة الغش والتهرب الضريبي بمختلف أشكاله؛
- ❖ الفرضية الثالثة: " اعتماد الرقمنة في الإدارة الضريبية يسهل عملية جمع الضرائب مع التدقيق فيها " الرقمنة تساهم إلى حد كبير في زيادة الحصيلة الضريبية وهذا بالصرامة والشفافية في ظل نظام جبائي عادل ونزيه.

## 2- نتائج الدراسة:

استخلصنا من دراستنا لموضوعنا ما يلي:

- ❖ تحسين الكفاءة والشفافية: تساهم الرقمنة في تقليل الأخطاء البشرية وتوفير البيانات بشكل دقيق وشفاف، مما يعزز الثقة بين دافعي الضرائب والإدارة الجبائية.
- ❖ تسريع العمليات: يمكن للأنظمة الرقمية تسريع عمليات التحصيل والإبلاغ، مما يقلل من الزمن المستغرق في معالجة البيانات والتحصيل.
- ❖ توسيع قاعدة المكلفين: تساهم الرقمنة في تسهيل الوصول إلى المزيد من دافعي الضرائب المحتملين من خلال تحسين النظام المعلوماتي والاتصال الإلكتروني.

- ❖ **توفير التكاليف:** تقليل الحاجة إلى الورق والعمليات اليدوية يخفض من تكاليف التشغيل ويحسن استخدام الموارد المالية.
- ❖ **مكافحة التهرب الضريبي:** يمكن للأنظمة الرقمية رصد الأنشطة المالية المشبوهة وتحليل البيانات الضريبية بشكل أفضل، مما يساهم في تقليل التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات.
- ❖ **تحسين تجربة المكلفين:** توفر الرقمنة منصات إلكترونية سهلة الاستخدام لتقديم الإقرارات والدفع، مما يسهل على المواطنين الالتزام بالمتطلبات الضريبية.

### 3-التوصيات:

- ✓ ضرورة الاهتمام أكثر برقمنة النظام الجبائي وتوجيهها نحو مسارها الصحيح؛
- ✓ يجب توفير كل متطلبات رقمنة النظام الجبائي وذلك من أجل العمل على مستوى كفى أكبر والوصول إلى الأهداف أسرع؛
- ✓ الاقتداء بتجارب الدول الرائدة في مجال رقمنة المالية العامة، وإسقاطها على الواقع الاقتصادي الجزائري؛
- ✓ تفعيل وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
- ✓ على السلطات أن توجه اهتمامها إلى متابعة المتهربين بدل فرض ضرائب إضافية على المتعاملين الاقتصاديين الفاعلين؛
- ✓ توسيع نظام التصريح الإلكتروني ليشمل جميع فئات وأصناف المكلفين بالضريبة؛
- ✓ إدخال تقنيات خدماتية جديدة لدافعي الضرائب كتقنية الخدمة الذاتية عبر الانترنت؛
- ✓ لا بد أن يخضع أي نشاط تجاري أو خدماتي للضريبة حتى لو كانت عبر الانترنت من خلال التسجيل لدى مصالح الضرائب، لتجنب الوقوع في تهرب ضريبي؛
- ✓ تعزيز الثقة لمواطن ونشر ثقافة استخدام الانترنت لتسهيل الحياة اليومية للمواطن بشكل عام.

# قائمة المصادر والمراجع

## اللغة العربية:

## الكتب:

1. فروم محمد الصالح، جباية مؤسسة، الطبعة الأولى، الأردن، سنة 2020
2. حسن غواصة ، المالية العامة ، الطبعة الرابعة ، دار النهضة العربية ، بيروت 1998
3. رفعت المجذب ، المالية العامة ، الجزء الثاني ، دار النهضة ، القاهرة ، 1971
4. محمد إبراهيم الوالي، "علم المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية
5. يونس أحمد البطريق، "النظم الضريبية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001

## المجلات:

1. آمال حداش، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد: 08، العدد 01(2022)
2. بارش عيسى، بليمان يمينه، التحصيل الجبائي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 32 ، عدد 3، سبتمبر، 2021،
3. بوزيان فيصل، محي الدين محمود عمر، "عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر ودورها في تحسين العالقات مع المكلفين بالضريبة"، (مجلة دراسات اقتصادية)، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد، 21 العدد، 2021، 1
4. جازية أمير، المنظومة الجبائية في الجزائر: المشاكل وضرورة الإصلاح، مجلة دراسات جبائية، المجلد، 7 العدد: 2، 2018،
5. حسن ركي، سمير عماري، واقع وآفاق عصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر"، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية(، جامعة 20 أوت سكيكدة الجزائر، المجلد 5، العدد 1، 2020
6. علي شاكر، "دور نظام الدفع والتحويل الإلكتروني للضرائب في تطوير إجراءات التحاسب الضريبي، دراسة تحليلية في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، العراق، المجلد 7، العدد4، 2017
7. فارس بن يدير، و مصطفى إيدر. عصرنة الادارة الضريبية وأثرها على الامتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة في الجزائر، دراسة ميدانية لعينة من الشركات البترولية، مجلة الدراسات الاقتصادية والكمية ، المجلد ، 18 العدد 10
8. قوادي محمد، رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 6، العدد 02، 2022
9. مبارك محمد الصالح، التحصيل الضريبي، واقع وآفاق، مجلة الإحياء، المجلد 21، العدد 29، 2021

## المحاضرات:

1. درضوان لمار، أستاذ محاضر، دروس في جباية المؤسسات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مركز الجامعي مرسلي الله بتيبازة

## المنتقيات:

1. أكلي نعيمة، "فعالية الرقابة الجبائية في ظل نظام معلومات جبائي"، ملتقى وطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 28 و 29 أكتوبر، 2015
2. بهجة بومعرافي و مريم بن تايزر "المؤتمر الدولي الخامس حول اشكالية معالجة الحروف العربية ضمن مشاريع الرقمنة بالمكتبات"، (قسنطينة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية

## المطبوعات:

1. دحابي عبداللطيف، مطبوعة بيداغوجية، جباية المؤسسة

## المذكرات:

1. أحمد فرج احمد " الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات ام خارجها؟ دراسة في الاشكاليات ومعايير الاختيار" دراسات المعلومات، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية قسم دراسات المعلومات ع 4 (يناير 2009
2. بركان ، بن ناصف ، 2020-2021 ، مذكرة ماستر بعوان التهرب والغش الضريبي على التحصيل الضريبي، برج بوعريريج، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة البشير الابراهيمي
3. حمزة بن عروس، تطبيق الادارة الالكترونية في النظام الضريبي - دراسة حالة بعض الدول مع الاشارة لحالة الجزائر المدية الجزائر: جامعة يحي فارس بالمدينة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص تسيير عمومي، 2022
4. داودي محمد الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر"، رسالة ماجستير، تخصص المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بالقائد تلمسان، الجزائر، 2006
5. رحمة نابتي، "النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي- دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2013/2014،
6. شيلي أحلام، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الأداء التنظيمي دراسة ميدانية لبعض مؤسسات تسيير الموانئ البحرية الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علوم

- التسيير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر : 2020
7. العبودي، علي خلف نجم عبد الله الإطار المفاهيمي لضريبة القيمة المضافة، مخطط مقترح للتطبيق في العراق، رسالة دبلوم عالي (معادلة للماجستير)، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية - جامعة بغداد، 2006
8. العنبي، هيثم علي محمد، دراسة وتقويم نظام جباية ضريبة الدخل في الهيئة العامة للضرائب (العراق)، رسالة دبلوم عالي (معادلة للماجستير) المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية - جامعة بغداد، 2006.
9. محمد العلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، رسالة دكتوراه جامعة بسكرة، الجزائر، 2015
10. مراد ميهوبي، إجراءات تحصيل الضريبة على فاعلية التواصل في الاقتصاد والإدارة و القانون، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2014
11. أمين، عبد الله محمود أمين، تقويم فاعلية نظام التحاسب الضريبي لضريبي الدخل في العراق، اطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية، 2000.

## مواقع الانترنت:

1. فاطمة ويرشان، مقالة بعنوان "إيجابيات وسلبيات الرقمنة"، 2024/02/02. trend.eqrae.com
2. بكة، مقالة بعنوان الرقمنة Digitization أهدافها وأنواعها ومراحلها ومجالاتها وإيجابياتها وسلبياتها، 2024/03/24، bakkah.com
3. بلاغ موقع المديرية العامة للضرائب العصرية
4. كحال حمزة، "ضغط ضريبي، في الجزائر وتقرب يرهق الخزينة" موقع "العربي الجديد" تاريخ النشر 14 أوت - 2019 تاريخ الاطلاع 20 أبريل 2024

## أخرى:

1. المادة 07 من قانون المالية 2022.
2. المادة 15 من القانون رقم 87-17
3. المادة 151 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2022
4. المركز الجوارى للضرائب ششار
5. مركز هوردو لدعم التعبير الرقمي " الرقمنة وحماية التراث الرقمي " برنامج الحريات الرقمية (اكتوبر 2016)

## اللغة الأجنبية:

1. La lettre de la DGI. (2012). Le contrôle fiscal Points d'étapes et orientations stratégiques,. N64
2. Landes, D. S. (2003). The Unbound Prometheus: Technological Change and Industrial Development in Western Europe from 1750 to the Present. Cambridge University Press
3. Raouya Abderrahmane, "Séminaire sur le système d'information, vers une administration électronique", bulletin d'information de la direction Générale des impôt, N 73, ministre des finances, Algérie, 2014
4. Schwab, K. (2016). The Fourth Industrial Revolution. Currency.
5. Trotabas louis(1967).finances publiques .Daloz.Paris. France

الملاحق



جامعة عباس لغرور خنشلة  
ABBES LAGHROUI UNIVERSITY KHEMCHELA

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية



جامعة عباس لغرور خنشلة  
ABBES LAGHROUI UNIVERSITY KHEMCHELA

استبيان حول دور

"رقمنة الإدارة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي"

استبيان موجه لفائدة موظفي المركز الجواربي للضرائب ششار

الاجابة بعلامة (x) أمام الإجابة المختارة

1. الجنس:

1. ذكر

2. أنثى

2. العمر:

1. أقل من 30 سنة

2. من 30 الى 40

3. من 40 الى 50 سنة

4. أكبر من 55 سنة

3. المستوى التعليمي:

1. بكالوريا

2. ليسانس

3. ماستر/ماجستير

4. دكتوراه

## 4 الخبرة المهنية

1. أقل من 03 سنوات
2. من 03 الى 10 سنوات
3. من 10 الى 15 سنة
4. أكثر من 15 سنة

الفقرات المتعلقة بالمحور الأول (رقمنة الإدارة الجبائية).

رقم السؤال	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	تسعى الإدارة الجبائية لتطبيق الرقمنة بدلا عن الجبائية التقليدية					
2	تمتلك الإدارة الجبائية بنية تحتية الكترونية لتطبيق الرقمنة الجبائية					
3	تهدف رقمنة الإدارة الجبائية لتحقيق السرعة المطلوبة لانجاز أعمالها					
4	تساهم الرقمنة في زيادة كفاءة الموظفين لأداء وظائفهم					
5	تساهم رقمنة الجبائية في التوثيق والأرشفة الالكترونية وسهولة الوصول الى الوثائق					
6	تساهم رقمنة الإدارة الجبائية في تحسين الشفافية ومكافحة الفساد.					
7	استخدام نظام جبايتك ساهم في تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين.					
8	تقوم الإدارة الجبائية بتوفير ميزانية لتطوير رقمنة ادارتها.					

## الفقرات المتعلقة بالمحور الثاني (التحصيل الجبائي)

رقم السؤال	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	ساهمت الرقمنة في تحسين علاقتها بالمكلفين بالضريبة؛					
2	العمل بالرقمنة الجبائية ساهمت بشكل كبير في الحد من التهرب الضريبي؛					
3	ساهمت الرقمنة في زيادة التحصيل الضريبي					
4	المكلف بالضريبة يصرح بكافة مداخله بكل شفافية					
5	الحد من الفساد والتعدي على حقوق المجتمع الذي يعد سبب من أسباب التهرب الضريبي					
6	تفعيل خدمات الارسال والدفع الالكتروني ساهم بشكل فعال في زيادة التحصيل الضريبي					
7	اعتقاد المكلفين بالضريبة بان الضريبة لاتساعد في تغطية احتياجات الدولة ساهم في تقليل التحصيل الضريبي					
8	قيام المديرية المختلفة للضرائب في نشر الوعي لمدى مساهمة التحصيل الضريبي لتقوية الاقتصاد الوطني.					

## ملخص:

تشكل رقمنة الجباية خطوة استراتيجية هامة لتحسين نظام التحصيل الجبائي. من خلال تبني التكنولوجيا الرقمية، يمكن للإدارات الضريبية تحقيق العديد من الفوائد بما في ذلك تحسين الكفاءة والشفافية، تسريع العمليات، وتوسيع قاعدة دافعي الضرائب. تساهم الرقمنة في تقليل الأخطاء البشرية، توفير الوقت، وخفض التكاليف التشغيلية، مما يعزز من فعالية النظام الضريبي بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، تساعد الرقمنة في مكافحة التهرب الضريبي عبر أنظمة الرصد والتحليل المتقدمة، وتحسين تجربة المكلفين من خلال توفير منصات إلكترونية مريحة وأمنة لتقديم الإقرارات والدفع. بذلك، تعتبر رقمنة الجباية أداة حيوية لتعزيز الإيرادات الحكومية ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

**الكلمات المفتاحية:** رقمنة الجباية، التحصيل الجبائي.

## Summary:

Tax digitalization is a crucial strategic step for enhancing the tax collection system. By adopting digital technology, tax administrations can achieve numerous benefits including improved efficiency and transparency, accelerated processes, and expanded taxpayer base. Digitalization helps reduce human errors, save time, and lower operational costs, thereby enhancing the overall effectiveness of the tax system. Moreover, it aids in combating tax evasion through advanced monitoring and analysis systems and improves the taxpayer experience by providing convenient and secure electronic platforms for filing and payment. Thus, tax digitalization is an essential tool for boosting government revenue and supporting sustainable economic development.

**Keywords:** Tax digitalization. Tax collection.